المؤسسة الإسلامية لتأمين
الإستثمار و إئتمان الصادرات
ICIEC

التقرير السنوي لفعالية التنمية 2019

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank Group

جدول المحتويات

المختصرات والاختصارات	3
نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات	**4**
كلمة رئيس مجلس المديرين	**6**
كلمة الرئيس التنفيذي	**8**
الملخص التنفيذي	10
الأثر التنموي للمؤسسة	10
منتجات المؤسسة المصممة من أجل تحقيق التنمية	12
إطار فعالية التنمية الخاص بالمؤسسة	13
مساهمة المؤسسة في التنمية	14
مساهمة المؤسسة في أهداف التنمية المستدامة	16
المقدمة	**18**
نظرية التغيير لدى المؤسسة	19
الدور التنموي الفريد للمؤسسة	20
رحلة المؤسسة على طريق التنمية عبر 25 عامًا	**22**
المعالم الرئيسيّة للمسيرة التنموية للمؤسسة	23
نتائج التنمية الخاصة بالمؤسسة	25
تنمية قطاع الصادرات	**26**
تنمية القطاع المالي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية	**34**
تنمية الدول الأعضاء	**38**
التنمية البشرية	**46**
المضي قدمًا	**50**

المختصرات والاختصارات

AAB	بنك الأخضر
ADER	التقرير السنوي لفعالية التنمية
AfCFTA	منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية
AICIF	المؤتمر الأفريقي الدولي حول التمويل الإسلامي
APIX	الوكالة الوطنية لترويج الاستثمار والأشغال الكبرى
AU	اتحاد أمان
BCP	مجموعة البنك الشعبي
BI	الأعمال المؤمن عليها
BU	اتحاد برن
BMP	بوليصة المصارف العامة
CAGEX	الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات
COMCEC	اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي
COTUNACE	الشركة التونسية لتأمين التجارة الخارجية
CSTP	البوليصة الشاملة قصيرة الأجل
DCIP	بوليصة تأمين الاعتمادات المستندية
DHAMAN	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
DIFC	مركز دبي المالي العالمي
ECA	وكالة ائتمان صادرات
ECI	شركة الاتحاد لائتمان الصادرات
ECGE	الشركة المصرية لضمان الصادرات
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
FII	تأمين الاستثمار الأجنبي
FIIP	بوليصة تأمين الاستثمار الأجنبي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
ICIEC	المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات
IRENA	الوكالة الدولية للطاقة المتجددة
IsDB	البنك الإسلامي للتنمية
IsDBG	مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
ISFD	صندوق التضامن الإسلامي للتنمية
ITFC	المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة
ITFEE	صندوق التمويل والتكافل الأصغر للتمكين الاقتصادي الخاص بالمؤسسة
LC	خطاب الاعتماد
LDMC	الدول الأعضاء الأقل نموّا
MASEN	الوكالة المغربية للطاقة المستدامة
MC	بلد عضو
M&E	المراقبة والتقييم
MIGA	الوكالة الدولية لضمان الاستثمار
MOU	مذكرة تفاهم
NAIFE	الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات (السودان)
NARES	قمة شمال أفريقيا للطاقة المتجددة
NHSO	مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية
NHSO-SOE	مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية – المؤسسات المملوكة للدولة
OIC	منظمة التعاون الإسلامي
OBIC	مركز منظمة التعاون الإسلامي لذكاء الأعمال
P5P	البرنامج الخماسي للرئيس
PPP	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
SBI	بنك الهند الوطني
SDG	هدف التنمية المستدامة
SME	الشركات الصغيرة والمتوسطة
SPV	الشركة ذات الغرض الخاص
ST	قصير الأجل
STP	بوليصة التأمين على عملية محددة
STP-CF	بوليصة التأمين على عملية محددة – إلغاء العقود
TDB	بنك التجارة والتنمية
WtE	تحويل النفايات إلى طاقة

نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتأمين الأستثمار وائتمان الصادرات

تأسست المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ("المؤسسة") منذ 26 عامًا مضت أي في عام 1994 بوصفها مؤسسة متعددة الأطراف وعضوًا في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بهدف تعزيز التجارة البينية والاستثمارات الأجنبية المباشرة بين الدول الأعضاء في المؤسسة.

ولتحقيق هذه المهمة، توفر المؤسسة حلولًا تستهدف تخفيف المخاطر التي يتعرض لها المصدرون من الدول الأعضاء وذلك بتوفير الحماية لهم ضد المخاطر التجارية والسياسية، مما يمكنهم من بيع منتجاتهم وخدماتهم في جميع أنحاء العالم. كذلك توفر مؤسسة تأمين الائتمان المتعددة الأطراف حماية ضد المخاطر للمستثمرين من جميع أنحاء العالم الذين يسعون إلى الاستثمار في الدول الأعضاء في المؤسسة. ومن أجل تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة بين الدول الأعضاء فيها، فإن المؤسسة تقوم – في نطاق محدود - بدعم المصدرين الدوليين ممن يبيعون السلع الرأسمالية أو السلع الاستراتيجية إلى الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى مجالات عملها الأساسية، تسهم المؤسسة أيضًا في تقديم المساعدة الفنية إلى وكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء.

تكمن مهمة المؤسسة في جعل التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء وبقية دول العالم أكثر أمانًا؛ وذلك عن طريق توفير أدوات تخفيف المخاطر المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتتمثل رؤيتها في أن تصبح مؤسسة مُعترف بها بوصفها الخيار الأفضل لتمكين التجارة والاستثمار لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول الأعضاء.

هذا وتُعدّ المؤسسة هي المؤسسة الوحيدة المتعددة الأطراف لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في العالم التي توفر حلولًا متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في مجال التأمين وإعادة التأمين.

وحاليًا، تدعم المؤسسة تدفقات التجارة والاستثمار في بلدانها السبع والأربعون الأعضاء، والتي تمتد عبر أوروبا وآسيا والشرق الأوسط وأفريقيا. وتستهدف المؤسسة الشركات (المصدرين والمستثمرين) والبنوك والمؤسسات المالية، وكذلك وكالات ائتمان الصادرات وشركات التأمين.

كلمة رئيس مجلس المديرين

كان عام 2019 عامًا عصيبًا للتجارة العالمية والتعاون الدولي. فالتوترات الجيوسياسية وازدياد المسائل المتصلة بالتجارة والتنمية آخذة في التزايد. ونحن نعيش في وقت بدأ فيه الناس في التدقيق والتساؤل عن كيفية تأثير التجارة على رفاهم الاقتصادي والاجتماعي الشخصي. وقد قطعنا على أنفسنا في المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات التزامًا بتوثيق وتقييم تأثير أنشطتنا على المستفيدين النهائيين – مواطني الدول الأعضاء في المؤسسة. إن التقرير السنوي لفعالية التنمية ليس مجرد تقرير آخر يعرض حقائق وأرقام، إنما هو تقرير يسلط الضوء على التأثير الملموس لعمل المؤسسة في تعزيز التنمية البشرية والرفاه داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

إن دورنا التنموي هو تسهيل أهداف التنمية للبلدان الأعضاء، وذلك بدعم التوجه الذي تختاره هذه الدول في مسيرتها نحو التنمية المستدامة. ونحن نقوم بهذا الدور من خلال تخفيف المخاطر السياسية والتجارية المتعلقة بالتجارة إلى جانب توفير الحماية للشركات - وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها - ضد الآثار السلبية لهذه المخاطر. وتمكن هذه الحماية الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الأكبر حجمًا من الاندماج في أسواق الصادرات وسلاسل القيمة العالمية الآخذة في التزايد. كذلك، فإن منتجات التأمين لدينا تحسن من فرص حصول الشركات بمختلف أحجامها على التمويل، مما يمنحها الفرصة لتنمية أعمالها ودخول أسواق جديدة. وعلى الصعيد الكلي، فإننا نعمل مع وكالات ائتمان الصادرات الوطنية من خلال مساعدتها في بناء القدرات ووتزويدها بالمنتجات المالية التي تزيد من قدرتها في المقابل على تحمل المخاطر لدعم مصدريها الوطنيين، كذلك فإن هذه المساعدات التي نقدمها لوكالات ائتمان الصادرات تعمل في نهاية المطاف على تنمية قطاع الصادرات في الدول الأعضاء.

وبفضل تغطيتنا التأمينية على الاستثمار، فإن الدول الأعضاء تستطيع جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تشتد الحاجة إليها لتنمية البنية التحتية المطلوبة لزيادة النمو الاقتصادي. كذلك، فإن الدعم الذي تقدمه المؤسسة للاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية للبلدان الأعضاء، يعمل على تعبئة المزيد من الموارد من قطاع التمويل الخاص. هذا إضافة إلى أننا نولي أهمية قصوى لإقامة شراكات مع المؤسسات المالية

كان الالتزام التجاري الأكثر أهمية هو ما قامت به الدول الأفريقية الأعضاء في المؤسسة من خلال إنضمامها لمنطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية الطموحة والتي تقدر قيمتها أسواقها بثلاثة تريليون دولار أمريكي.

وذلك لتسهيل تنمية القطاع المالي المتوافق مع أحكام الشريعة في الدول الأعضاء، إذ أن تنمية القطاع المالي هي أمر بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية الاقتصادية نظرًا لأن هذا القطاع هو المحرك الذي يسهل التجارة.

وفي نهاية المطاف، فإن الأثر التنموي للمؤسسة يركز على الأشخاص المستفيدين من هذه الاستثمارات والمعاملات التجارية التي تيسرها المؤسسة. ولذلك، فإن قياس الأثر التنموي للمؤسسة على التنمية البشرية يعد أمرًا في غاية الأهمية، إذ توفر المشروعات التي نقوم بدعمها خدمات اجتماعية يسهل الوصول إليها مثل الصحة والمياه وهي ضرورية لتحسين حياة مواطني الدول الأعضاء في المؤسسة.

إن من دواعي فخري أن أشير إلى إنه في عام 2019 مضت الدول الأعضاء في المؤسسة قدمًا في صياغة جداول أعمال التنمية الخاصة بها، وقد لعبت المؤسسة دورًا حيويًا في تسهيل هذا الأمر. وعلى مستوى السياسات، فقد شهدنا عامًا مثيرًا حيث واصلت فيه الدول الأعضاء في المؤسسة الالتزام بالتجارة المفتوحة بما يعمق القطاع المالي والبنية التحتية والتنمية البشرية لديها. وربما كان الالتزام التجاري الأكثر أهمية هو ما قامت به الدول الأفريقية الأعضاء في المؤسسة من خلال إنضمامها لمنطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية الطموحة والتي تقدر قيمة أسواقها بثلاثة تريليون دولار أمريكي. كذلك فقد شهدنا نموًا في التجارة البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي، حيث ساهم نصف ما نقدمه من المنتجات التأمينية في تيسير الواردات والصادرات بين دول منظمة التعاون الإسلامي. وهذا التوجه يدل على وجود التزام قوي من قبل الدول الأعضاء في المؤسسة بتعزيز التعاون التجاري فيما بينها. وللمضي قدمًا، فإننا سنستمر في تشجيع هذا التعاون بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي وتعزيز التنمية الحقيقية في الدول الأعضاء في المؤسسة.

د. بندر بن محمد بن حمزة حجار
رئيس مجلس المديرين

كلمة الرئيس التنفيذي

تتسم أوقاتنا الراهنة بعدم اليقين الكبير، إذ أن التوترات التجارية العالمية في ازدياد؛ إضافة إلى أنه من الصعب التنبؤ بما سيجري في المشهدين السياسي والاقتصادي. أما الدول الأعضاء في المؤسسة، فإنها ليست أقل عرضة لهذه التحديات، فالحرب والهجرة وتغير المناخ والنزاعات التجارية والركود في النمو الاقتصادي ليست سوى عدد قليل من عقبات التنمية التي تواجهها الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى التغطية الجغرافية للدول الأعضاء في المؤسسة والتي تمتد من أمريكا الجنوبية إلى آسيا ومن المنطقة الأوروبية الآسيوية إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن هنالك أيضًا تنوع في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وأكثر من أي وقت مضى، وفي هذه الأوقات المتقلبة بالذات، فإن المؤسسة تقف كمنارة وشريك موثوق به لتحويل حالة عدم اليقين إلى مخاطر يمكن التحكم فيها. وفي هذه البيئة المعقدة والمحفوفة بالتحديات، فإن كل دولة تقوم بشق طريقها نحو التنمية المستدامة بما يتناسب مع السياق الخاص بها. فبينما تسعى الشريحة الأعلى والمتوسطة الدخل من الدول الأعضاء إلى تحقيق نمو شامل وتنويع اقتصادي وبنية تحتية صديقة للمناخ، فإن الدول الأعضاء الأقل نموًا تعطي الأولوية للأمن الغذائي وإمدادات الطاقة التي يمكن الإعتماد عليها. وبغض النظر عن أهداف التنمية الخاص بكل بلد من الدول الأعضاء، يبقى هنالك شيء واحد مؤكد وهو: وجود إمكانيات كبيرة يمكن تحقيقها في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. هذا وتنعم الدول الأعضاء في المؤسسة بتنوع الموارد وأعداد متزايدة في عدد السكان في سن العمل، وهما عاملان من شأنهما، إذا ما أُحسِن استغلالهما، إحداث ازدهار اقتصادي واجتماعي للشعوب التي تعيش داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

رغم اختلاف أولوياتها التنموية، فإننا ملتزمون بدعم الدول الأعضاء في المؤسسة لتتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا المسعى، لا يزال حشد التمويل من القطاع الخاص للاستثمارات وتيسير التجارة بمثابة نقطتي ارتكاز مهمتين. وشعارنا في المؤسسة هو غاية في البساطة: فنحن نحفز

رغم اختلاف أولوياتها التنموية، فإننا ملتزمون بدعم الدول الأعضاء في المؤسسة لتتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الاستثمارات، ونمكّن التجارة، ونؤمن على التنمية. تتطلب طبيعة أعمال التأمين منا العمل بأقصى ما يمكن، ومن خلال الحماية ضد المخاطر السياسية والتجارية التي نقدمها من خلال تغطيتنا التأمينية، فإن الدول الأعضاء والمستثمرون والبنوك والمصدرون والمستوردون، يعملون في الطليعة على تطوير ومناقشة وتنفيذ المشروعات والعمليات التي من شأنها تعزيز التنمية المستدامة للبلدان الأعضاء في المؤسسة وشعوبها.

وكان 2019 عامًا استثنائيًا للمؤسسة فيما يتعلق بأثرنا التنموي، فقد قمنا إجمالًا فيه بتسهيل صادرات قدرها 8.4 مليار دولار أمريكي وحفزنا استثمارات تتجاوز قيمتها 2.5 مليار دولار أمريكي في 12 بلد من أصل 47 بلد عضو. كذلك بلغت الاستثمارات في الدول الأعضاء الأقل نموًا 2.9 مليار دولار أمريكي، كذلك قمنا عن طريق بوليصة تأمين الاعتمادات المستندية بدعم 45 بنكًا من البنوك المصدرة للإعتمادات في الدول الأعضاء الأقل نموًا في المؤسسةبغرض تسهيل المعاملات التجارية هذا إضافة إلى أننا قد واصلنا في تعزيز شراكاتنا مع وكالات ائتمان الصادرات الوطنية التابعة في الدول الأعضاء للقيام بتنويع قطاعات الصادرات في تلك الدول وتنميتها. ونتيجة لذلك، فقد تمكنا من إعادة التأمين على صادرات بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي.

وبالنظر إلى إنجازاتنا في عام 2019، فنحن فخورون بتقديم تقرير فعالية التنمية السنوي لعام 2019 للمؤسسة، والذي نأمل أن يساعد على تعريف الدول الأعضاء في المؤسسة وأصحاب المصلحة الآخرين بكيفية مساهمة عمل المؤسسة إيجاباً في نتائج التنمية وتأثيراتها. وفي الوقت الذي سيبدو فيه مسار التنمية في كل دولة عضو مختلفًا، فإن دور المؤسسة سيبقى ضروريًا في مساعدة الدول الأعضاء على المضي قدماً على مسارات التنمية هذه والإنتقال بمنظمة التعاون الإسلامي إلى وضع أفضل للجيل القادم.

أسامة عبدالرحمن القيسي
الرئيس التنفيذي

الملخص التنفيذي

الأثر التنموي للمؤسسة

المبلغ الإجمالي للأعمال التي تمت بتسهيل من المؤسسة

2019 **10,864 مليون دولار أمريكي**

منذ التأسيس **63,652 مليون دولار أمريكي**

المبلغ الإجمالي لعمليات الصادرات التي تمت بتسهيل من المؤسسة*

2019 **8,379 مليون دولار أمريكي**

منذ التأسيس **50,693 مليون دولار أمريكي**

المبلغ الإجمالي للاستثمارات التي تمت بتسهيل من المؤسسة

2019 **2,485 مليون دولار أمريكي**

منذ التأسيس **12,959 مليون دولار أمريكي**

عدد معاملات التصدير بتسهيل من المؤسسة

2019 **8,653**

منذ التأسيس **71,830**

التجارة البينية والاستثمار لمنظمة التعاون الإسلامي

الصادرات البينية المؤمن عليها داخل بلدان منظمة التعاون الإسلامي

2019 **4,385 مليون دولار أمريكي**

منذ التأسيس **24,051 مليون دولار أمريكي**

الاستثمارات البينية المؤمن عليها داخل بلدان منظمة التعاون الإسلامي

2019 **1,047 مليون دولار أمريكي**

منذ التأسيس **5,183 مليون دولار أمريكي**

الدول الأعضاء الأقل نموًا

الاستثمارات المؤمن عليها في الدول الأعضاء الأقل نموًا

2019 **359 مليون دولار أمريكي**

منذ التأسيس **2,881 مليون دولار أمريكي**

الصادرات المؤمن عليها من الدول الأعضاء الأقل نموًا

2019 **23 مليون دولار أمريكي**

منذ التأسيس **273 مليون دولار أمريكي**

القطاعات

الدعم المقدم لقطاع الزراعة

2019 **64 مليون دولار أمريكي**

منذ التأسيس **1,341 مليون دولار أمريكي**

الدعم المقدم لقطاع الطاقة

2019 **5,585 مليون دولار أمريكي**

منذ التأسيس **21,915 مليون دولار أمريكي**

الدعم المقدم لقطاع البنية التحتية

2019 **474 مليون دولار أمريكي**

منذ التأسيس **4,129 مليون دولار أمريكي**

الدعم المقدم لقطاع الصناعات التحويلية

2019 **2,612 مليون دولار أمريكي**

منذ التأسيس **20,809 مليون دولار أمريكي**

الدعم المقدم لقطاع الصحة

2019 **360 مليون دولار أمريكي**

منذ التأسيس **1,427 مليون دولار أمريكي**

* عمليات الصادرات التي تمت بتسهيل من المؤسسة لجميع البلدان

منتجات المؤسسة المصممة من أجل التنمية

تيسير التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي

بوليصة تأمين الاعتمادات المستندية

عن طريق بوليصة تأمين الاعتمادات المستندية، تدعم المؤسسة بصورة مباشرة الشبكة الدولية لمراسلي البنوك في الدول الأعضاء، إذ يحتاج المستوردون والمصدرون في الدول الأعضاء في المؤسسة إلى أن تقوم بنوكهم بدعم معاملاتهم في الأسواق التي قد لا تكون لتلك البنوك فيها علاقة مع بنوك مراسلة. تسمح خدمات التأمين الخاصة بالمؤسسة للبنوك بتحمل مخاطر البنوك المراسلة مع المؤسسات المالية التي ليس لديها شبكة مصرفية دولية، وهذا أمر بالغ الأهمية لتسهيل طرق الدفع وتلبية احتياجات التمويل على المدى القصير من جانب المستورد. وتخفف خدمات التأمين الخاصة بالمؤسسة من المخاطر التجارية والسياسية التي تنطوي عليها المعاملات المصرفية بين البنوك، مما يجعلها جاذبة لدى البنوك لتقوم بزيادة عملياتها المتعلقة بالتمويل التجاري لصالح قطاعات الاستيراد والتصدير المحلية.

تعزيز الوصول إلى الأسواق والتمويل

منتجات تأمين الائتمان

من خلال توفير منتجات تأمين الائتمان، فإن المؤسسة تعمل على التخفيف من المخاطر التجارية والسياسية المرتبطة بعمليات الحساب المفتوح بين المستوردين والمصدرين. كذلك تساعد المؤسسة بما تقدمه من خدمات تأمين ضد مخاطر عدم الدفع على استمرارية أعمال المصدرين الذين دخلوا في علاقات تجارية جديدة بالإضافة إلى علاقاتهم التجارية الحالية مع مشترين أجانب. وفي الوقت نفسه، يشعر المصدرون بمزيد من الارتياح عند التفاوض على عقود لعمليات بحجم أكبر ودخول أسواق جديدة ذات مخاطر أعلى. كذلك تسهل خدمات تأمين الإئتمان الخاصة بالمؤسسة على الحصول على تمويل لرأس المال العامل، حيث تمثل هذه الخدمات نوعاً مرغوبًا من الضمانات لدى المصارف التي تقوم بتمويل المصدرين.

كذلك تدعم حلول تأمين الائتمان التي تقدمها المؤسسة المشترين المحليين الذين يرغبون في الحصول على التمويل طويل ومتوسط الأجل بضمان تأمين المؤسسة، إذ أن البنوك تكون مستعدة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية للمشترين، وبالتالي فإن هذا ليس فقط دعمًا للموردين الأجانب (سواء من الدول الأعضاء أو غير الأعضاء) لبيع سلعهم الرأسمالية إلى مشتر من الدول الأعضاء بل في الوقت ذاته يعد تسهيلًا لعمليات التصنيع المحلي أو الاستثمارات الرأسمالية للشركات المحلية والحكومات.

تيسير الحصول على خدمات التمويل الإسلامي

بوليصة المصارف العامة

تسمح بوليصة المصارف العامة التي تصدرها المؤسسة للمصدر بالحصول على تمويل إسلامي لرأس المال العامل من مصرفه بموجب عقد شراء، إذ أن حلول التأمين التي توفرها المؤسسة لا تخفف فقط من المخاطر التجارية والسياسية الأساسية للبنك، بل تساعد البنك أيضًا على هيكلة التمويل الإسلامي. وتستفيد الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص من تسهيلات رأس المال العامل، إذ أنها غالبًا ما تبذل جهدًا كبيرًا في إبرام تعاقدات أكبر بسبب القيود المتعلقة برأس المال العامل وعدم التمكن من الحصول على خدمات التمويل (الإسلامي).

بوليصة تأمين الصكوك السيادية

تعبئة التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة من أجل البنية التحتية وغيرها من المشروعات الضخمة التي تهدف إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي يمكن أن تشكل تحديًا للبلدان الأعضاء، وخاصة بالنسبة للبلدان الأعضاء الأقل نموًا. ولمعالجة هذا القصور في أسواق رأس المال الإسلامي، فقد أعدت المؤسسة بوليصة تأمين الصكوك السيادية. وتوفر هذه البوليصة تعزيزًا ائتمانيًا قويًا للمستثمر ضد أي إخلال فيما يتعلق بالصكوك التي تصدرها جهات سيادية تابعة للبلدان الأعضاء. وتسعى المؤسسة من خلال بوليصة تأمين الصكوك إلى زيادة عدد المستثمرين المحتملين من أجل حشد المزيد من رؤوس أموال القطاع الخاص لتمويل المشروعات التي تساهم في التنمية في الدول الأعضاء في المؤسسة.

تسهيل الاستثمارات الواردة والبينية للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

منتجات تأمين الاستثمار

تخفف منتجات التأمين على الاستثمار التي تقدمها المؤسسة من المخاطر غير التجارية المتعلقة بالاستثمارات في الدول الأعضاء فيها. لذا، فإن المؤسسة تقوم بدعم تدفق الاستثمارات إلى الأسواق التي يتم تصنيفها على أنها عالية المخاطر، كما تقوم بجذب رؤوس أموال إضافية للمشروعات وتحسن من الصورة العامة للمخاطر الخاصة بالبلد والسوق.

إطار فعالية التنمية الخاص بالمؤسسة

يتماشى إطار فعالية التنمية الخاص بالمؤسسة على نحو وثيق مع الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية والبرنامج الخماسي للرئيس والتزام المجموعة بأهداف التنمية المستدامة. إن إسهام الأثر التنموي للمؤسسة، خاصة على صعيد المستفيدين وعلى المستوى العام للبلد العضو، مستمد من خارطة طريق مفاهيمية، تسمى نظرية التغيير، والتي تربط خدمات المؤسسة بالنتائج المتوخاة في قطاع الصادرات والقطاع المالي. ويرتكز إطار فعالية التنمية الخاصة بالمؤسسة على نظام رصد وتقييم يراعي دورها بوصفها شركة تأمين (مقارنة بالممّول)

الشكل 1 - إطار فعالية التنمية الخاص بالمؤسسة

مساهمة المؤسسة في التنمية

نحو تنمية قطاع الصادرات في الدول الأعضاء

تنمية قطاع الصادرات أمر حيوي لنمو الاقتصاد ولمشاركة البلد في التجارة العالمية مشاركة كاملة. ولقطاع الصادرات أهمية كبيرة بالنسبة إلى النمو الاقتصادي من خلال قناتين رئيسيتين. أولهما، أن قطاع الصادرات يمثل قاعدة لتوليد النقد الأجنبي في أي بلد؛ وثانيهما أنه يعد مصدرًا لخلق فرص العمل. ومع نمو قطاع الصادرات تحقق الحكومات مزيدًا من الدخل عن طريق فرض الضرائب، ويمكن استخدام هذا الدخل لتمويل المشروعات العامة التي تعزز التنمية الاقتصادية والبشرية في البلاد. وعلى مستوى الشركات، فإن تسهيل نمو الصادرات يحث الشركات على زيادة إنتاجيتها. وفي المقابل، تحتاج الشركات إلى المزيد من الأيدي العاملة، ما يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة في الاقتصاد وخلق فرص العمل. وأثر الاقتصاد الكلي لهذا الأمر هو ارتفاع إنتاجية الشركات واليد العاملة مما يؤدي إلى ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، عند توفير المزيد من فرص العمل في الاقتصاد، يمكن للأفراد الحصول على مزيد من الدخل، مما يؤدي أيضًا إلى ارتفاع دخل الفرد في البلاد.

ومع ذلك، يمكن أن يكون نمو قطاع الصادرات أمرًا صعبًا بالنسبة للبلدان التي تواجه مخاطر سياسية واقتصادية عالية نظرًا لأن المستثمرين والمشترين يميلون إلى تجنب المخاطر. هذه المخاطر تسبب إخفاقات سوقية في قطاع التصدير مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد وانخفاض الدخل المتولد للحكومات. وقد شهدت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، على مر السنين، انخفاضًا في الصادرات من عام 2012 حتى عام 2016 متأثرة إلى حد كبير بانخفاض أسعار السلع العالمية. ولم تبدأ الصادرات في الارتفاع حتى وقت قريب حيث وصلت إلى 1.98 تريليون دولار أمريكي في عام 2018 مقارنة بحوالي 1.4 تريليون دولار أمريكي في عام 2016، وهو العام الذي شهد أدنى معدل صادرات. كما يمثل الاعتماد الكبير على السلع الأساسية مصدر قلق لغالبية بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تسعى إلى تنويع صادراتها والاستغناء عن اعتمادها على سلعة واحدة. وبالتالي، فإن تنويع الصادرات عبر تنمية قطاع الصادرات يحتل مكان الصدارة في جدول أعمال معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وفي ضوء هذا، أولت المؤسسة أولوية عالية في تسهيل تنمية قطاع الصادرات في الدول الأعضاء بطريقتين رئيسيتين. أولهما، تعمل المؤسسة على تخفيف المخاطر التجارية والسياسية التي يتعرض لها المشترون، ما يتيح للشركات بيع سلعها والدخول إلى أسواق جديدة وتقديم شروط دفع تنافسية أو أي من ذلك. كما تقدم المؤسسة دعمًا لبناء القدرات والخدمات المالية لوكالات ائتمان الصادرات الوطنية. باختصار، تعمل المؤسسة على معالجة إخفاقات السوق. وتدعم المؤسسة، عن طريق توفير أدوات التخفيف من المخاطر وتسهيل الوصول إلى التمويل التجاري، مساعدة صغار وكبار المصدرين في تنمية أعمالهم ومن ثم ازدهار الدول اقتصاديًا في نهاية المطاف. وقامت المؤسسة، عن طريق دورها التيسيري، بتسهيل معاملات تصدير بقيمة 50 مليار دولار أمريكي منذ إنشائها، وأصبح عدد متزايد من هذه المعاملات بمثابة صادرات آخذة في التزايد داخل منظمة التعاون الإسلامي.

أبرز الملامح في عام 2019

أعمال تصدير مؤمن عليها بقيمة 8 مليارات دولار أمريكي

أعمال تصدير مؤمن عليها داخل منظمة التعاون الإسلامي بقيمة 4.4 مليار دولار أمريكي

8,653 معاملة تصدير تم دعمها

دعم عمليات إعادة التأمين المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بقيمة 1.2 مليار مقدم إلى وكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء

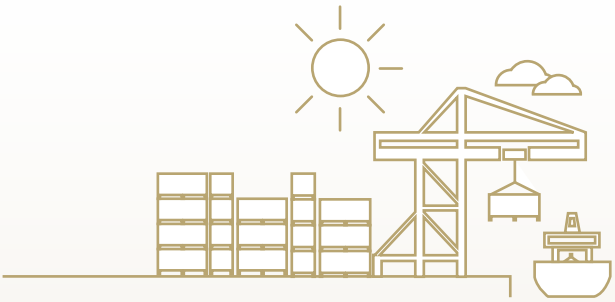

وقامت المؤسسة، عن طريق دورها التيسيري، بتسهيل معاملات تصدير بقيمة 50 مليار دولار أمريكي منذ إنشائها، وأصبح عدد متزايد من هذه المعاملات بمثابة صادرات آخذة في التزايد داخل منظمة التعاون الإسلامي

صوب تنمية القطاع المالي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الدول الأعضاء

تنمية القطاع المالي مهمة لتيسير التجارة وتحقيق التنمية الاقتصادية في نهاية المطاف. فالدول ذات القطاعات المالية المكتملة النضوج قادرة على الانخراط في معاملات تجارية معقدة وضخمة تمكنها من المشاركة الكاملة في التجارة العالمية. وتتيح القطاعات المالية المتقدمة أيضًا المشاركة الاقتصادية الكاملة للمستهلكين في الاقتصاد، مما يخلق أسواقًا ديناميكية تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ونظرًا لأهمية

تنمية القطاع المالي، فقد أولت الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي هذه المسألة أولوية لتحقيق تنمية القطاع المالي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في بلدانها. ويشدد التمويل المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية على الخدمات المصرفية للأرباح حيث تشارك المؤسسات المالية في حصة الربح أو الخسارة للمؤسسات التي تقوم بالاكتتاب فيها. ويؤكد هذا الالتزام أيضًا على الغرر وهو بيع العناصر التي تنطوي على درجة كبيرة من عدم اليقين مثل عمليات شراء التأمين ضد المخاطر المتوقعة أو غير المتوقعة.

وتحقيقًا لهذه الغاية، تعد المؤسسة عاملًا مهمًا في ضمان تنمية القطاع المالي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ووجود المؤسسة في السوق يزيد من قدرة المؤسسات المالية الشريكة لها في بلدان منظمة التعاون الإسلامي على تقديم خدمات التأمين المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والحصول على التمويل، مقدمة مثالًا على كونها شركة تأمين الائتمان الوحيدة المتعددة الأطراف التي تعمل بنظام التكافل. كما تشجع المؤسسة البنوك على تطوير هياكل التجارة وتمويل المشروعات الإسلامية من أجل الاستفادة من خدمات المؤسسة. وفي عام 2019، أطلقت المؤسسة بوليصة تأمين الصكوك السيادية، بهدف تعزيز أسواق رأس المال للتمويل الإسلامي وتعبئة رأس المال المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية لمشاريع الاستثمار الاستراتيجية في الدول الأعضاء. وقد زادت الأعمال المؤمن عليها بموجب بوليصة المصارف العامة الخاصة بالمؤسسة، والتي توفر التمويل الإسلامي لعملاء أغلبهم من الشركات الصغيرة والمتوسطة، إلى 378.5 مليون دولار أمريكي.

أبرز الملامح في عام 2019

رأس مال عامل مرتبط بالصادرات بقيمة 378.5 مليون دولار أمريكي للشركات الصغيرة والمتوسطة في الغالب بموجب بوليصة المصارف العامة الخاصة بالمؤسسة

100.5 مليون دولار أمريكي من المعاملات المشتركة مع المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة

7 دول ينشط فيها منتج بوليصة المصارف العامة للتمويل الإسلامي الخاص بالمؤسسة

صوب تنمية البلد العضو

تعد التنمية الاقتصادية الاستراتيجية أولوية رئيسية أخرى للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. إن التنوع الاقتصادي داخل هذه الدول الأعضاء يعني أن الدول تسعى إلى تنفيذ جداول أعمال التنمية التي تتوافق مع احتياجاتها وقدراتها. وتسعى بعض الدول الأعضاء إلى التنويع الاقتصادي لتقليل اعتمادها على صادرات الموارد الفردية؛ بينما تشارك بلدان أخرى في أنشطة بغية زيادة الإنتاجية الاقتصادية وتنمية اقتصاداتها. وفي سبيل السعي إلى تطبيق جداول أعمال التنمية هذه، فإن جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تستهدف القيام بذلك بطريقة استراتيجية ومستدامة. والتنمية الاستراتيجية مهمة نظرًا إلى التحديات الحالية التي تواجهها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك تزايد عدد السكان وتغير المناخ. فتزايد عدد السكان في الدول الأعضاء يعني ارتفاع الطلب على الخدمات الأساسية والبنية التحتية مثل الطرق والمرافق الصحية والمرافق التعليمية والمياه والغذاء. ويؤثر تغير المناخ على كيفية تنفيذ الدول الأعضاء لجدول أعمال التنمية الخاص بها. ومن ناحية أخرى، تجبر الأنماط المناخية القاسية على نحو متزايد الدول على إيجاد طرق مستدامة للتكيف.

وتمكن المؤسسة المشروعات الاستراتيجية وتحسن جاذبية الاستثمار، كما تدعم ، من خلال ولايتها وعبر مجموعة متنوعة من منتجات التأمين، جداول أعمال التنمية في الدول الأعضاء فيها عن طريق ضمان الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية. كما إن تأثير وجود المؤسسة بوصفها شريكًا استثماريًا، مع تسهيل الاستثمار الأجنبي، يوفر قدرًا من الطمأنينة والتشجيع للمستثمرين المحتملين الآخرين الذين يبحثون عن فرص في الدول ذات المخاطر العالية. وغالبًا ما توفر المشروعات الاستثمارية فرص عمل وبنية تحتية مُحسّنة وحديثة وفعالة ونوعية حياة أفضل للمواطنين. وتعمل المؤسسة أيضًا على تحسين فرص الحصول على التمويل التجاري للبلدان الأعضاء الأقل نموًا التي قد تكون معرضة لمخاطر أعلى وليست جاذبة للجهات الفاعلة الأخرى في السوق ولكنها تحتاج إلى نمو الصادرات والاستثمارات. وتساهم هذه الآثار بمرور الوقت في النمو الاقتصادي وتنمية الدول الأعضاء.

في عام 2019، تضمنت المشروعات الاستثمارية الاستراتيجية الرئيسية للمؤسسة في الدول الأعضاء مشروع محطة الطاقة الحرارية أزيتو في كوت ديفوار بالإضافة إلى مرفق إمدادات المياه لمدينة أبيدجان.

أبرز الملامح في عام 2019

2.5 مليار دولار أمريكي إجمالي التسهيلات المقدمة لعمليات الاستثمارات

1 مليار دولار أمريكي عمليات تأمين الاستثمار البينية في منظمة التعاون الإسلامي المؤمن عليها

359 مليون دولار أمريكي عمليات تأمين الاستثمارات في الدول الأعضاء الأقل نموًا

صوب التنمية البشرية

دائمًا ما يراعي الدعم الذي تقدمه المؤسسة للتجارة والاستثمار المستفيدين النهائيين، وهما المواطنون الذين يعيشون في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. والهدف التنموي الذي ترمي إليه المؤسسة هو ضمان رفاه هؤلاء الأفراد ورخائهم الاقتصادي. وتشمل جهود التنمية البشرية تحسين الوصول إلى البنية التحتية والخدمات الأساسية بما في ذلك التعليم والصحة والتغذية والإصحاح. وتعزيز الوصول إلى هذه الخدمات يحسن من رفاه السكان. وفي المقابل، فإن السكان الأصحاء أكثر إنتاجية ويمكنهم المساهمة في الإنتاجية الإجمالية. ودعم المؤسسة للاستثمار في البنية التحتية والخدمات الاجتماعية يحسن الإنتاجية الاقتصادية والقدرة التنافسية ونوعية الحياة في الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، فإن الشركات - من خلال التأمين ضد المخاطر السياسية والتجارية الذي تقدمه المؤسسة - تصل إلى أسواق جديدة، وتنمو، وتحافظ على العمالة أو تزيدها، وتساهم في التنمية البشرية لبلدانها. وفي عام 2019، قدمت المؤسسة مساهمات كبيرة في قطاعي الزراعة والصحة بمبلغ 63 مليون دولار أمريكي و360 مليون دولار أمريكي على التوالي. وتعد الزراعة عنصرًا حيويًا لتعزيز الأمن الغذائي وفرص العمل في العديد من الدول، في حين أن تحسين الرعاية الصحية والوصول إليها يمثل حجر الزاوية في رفاه الإنسان والتنمية البشرية.

أبرز الملامح في عام 2019

أعمال مؤمن عليها بقيمة 64 مليون دولار أمريكي في قطاع الزراعة

أعمال مؤمن عليها بقيمة 360 مليون دولار أمريكي في قطاع الصحة

أعمال مؤمن عليها بقيمة 474 مليون دولار أمريكي في مشروعات البنية التحتية (باستثناء مشروعات الطاقة)

أعمال مؤمن عليها بقيمة 127 مليون دولار أمريكي في القطاعات الكثيفة العمالة في عام 2019

مساهمة المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

هدف التنمية المستدامة	الغاية من هدف التنمية المستدامة	مساهمة المؤسسة	بالأرقام
القضاء التام على الجوع (هدف التنمية المستدامة رقم 2)	2-3: بحلول عام 2030، مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، لا سيما النساء والشعوب الأصلية والأسر المزارعة والرعاة والصيادين، بما في ذلك الوصول الآمن والمتكافئ إلى الأراضي والموارد الإنتاجية الأخرى والمدخلات والمعرفة والخدمات المالية والأسواق وفرص إضافة القيمة والعمالة غير الزراعية. 2-أ: زيادة الاستثمار، بما في ذلك تعزيز التعاون الدولي في البنية التحتية الريفية، وخدمات البحث والإرشاد الزراعي، وتطوير التكنولوجيا، ومصارف الجينات النباتية والحيوانية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في الدول النامية، لا سيما الدول الأقل نموًا.	تعزيز الإنتاجية الزراعية عن طريق استيراد الآلات الزراعية بتسهيل من المؤسسة والوصول إلى الخدمات المالية	إجمالي الأعمال الزراعية المؤمن عليها: **64 مليون دولار أمريكي** الواردات الزراعية المؤمن عليها للبلدان الأعضاء الأقل نموًا: **51.8 مليون دولار أمريكي**

الصحة الجيدة والرفاه (هدف التنمية المستدامة رقم 3)

3-8: تحقيق تغطية صحية شاملة، بما في ذلك توفير الحماية من المخاطر المالية، والوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإتاحة الفرصة للجميع للوصول إلى الأدوية واللقاحات الأساسية الآمنة والفعالة والجيدة والميسورة التكلفة.

تحسين فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة من خلال تأمين الاستثمارات الأجنبية في البنية التحتية الصحية، وأي شيء خلاف ذلك يعد شديد الخطورة

الأعمال المؤمن عليها في القطاع الصحي: **360 مليون دولار أمريكي**

طاقة نظيفة وبأسعار معقولة (هدف التنمية المستدامة رقم 7)

7-ب: بحلول عام 2030، توسيع البنية التحتية ورفع مستوى التكنولوجيا لتوفير خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في الدول النامية، لا سيما الدول الأقل نموّا والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية، وفقًا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها

توسيع البنية التحتية المطورة لخدمات الطاقة الحديثة والمستدامة من خلال تخفيف المخاطر السياسية والتجارية المرتبطة بالاستثمارات والصادرات المطلوبة

الأعمال المؤمن عليها في قطاع الطاقة: **5.6 مليار دولار أمريكي**

العمل اللائق والنمو الاقتصادي (هدف التنمية المستدامة رقم 8)

8-1: الحفاظ على النمو الاقتصادي للفرد وفقًا للظروف الوطنية، لا سيما نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المئة على الأقل سنويًا في الدول الأقل نموّا

8-2: تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع والارتقاء بالمستوى التكنولوجي والابتكار، بما في ذلك التركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة

8-5: بحلول عام 2030، تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك للشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، والمساواة في الأجر عن العمل المتساوي القيمة

النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية الاقتصادية وخلق فرص العمل عن طريق تسهيل الاستثمارات الاستراتيجية في الدول الأعضاء الأقل نموّا وتشجيع أعمال التصدير على النمو دوليًا

- الأعمال المؤمن عليها في القطاع الكثيف العمالة: **187 مليون دولار أمريكي**
- إجمالي الأعمال المؤمن عليها في الدول الأعضاء الأقل نموّا: **1.3 مليار دولار أمريكي**

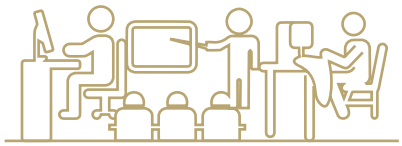

الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (هدف التنمية المستدامة رقم 9)

9-3: زيادة وصول المؤسسات الصناعية الصغيرة وغيرها من المؤسسات، لا سيما في الدول النامية، إلى الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمان الميسور التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق

9-أ: تيسير تنمية البنية التحتية المستدامة والمرنة في الدول النامية من خلال تعزيز الدعم المالي والتكنولوجي والفني المقدم للبلدان الأفريقية والدول الأقل نموّا والدول النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (18)

تحسين فرص حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل واستثمارات البنية التحتية من خلال أدوات تخفيف المخاطر المقدمة للبنوك والتمويل المتوسط/الطويل الأجل

- أعمال بوليصة التأمين الشامل للبنوك وبوليصة تأمين الاعتمادات المستندية المؤمن عليها: **4 مليارات دولار أمريكي**
- أعمال التصنيع المؤمن عليها: **2.6 مليار دولار أمريكي**
- أعمال البنية التحتية المؤمن عليها: **474 مليون دولار أمريكي**

عقد الشراكات لتحقيق الأهداف (هدف التنمية المستدامة رقم 17)

17-3: تعبئة موارد مالية إضافية للبلدان النامية من مصادر متعددة

17-11: زيادة صادرات الدول النامية زيادة كبيرة، لا سيما بهدف مضاعفة حصة الدول الأقل نموّا من الصادرات العالمية بحلول عام 2020

يشجع الشراكة مع المؤسسة مشاركة البنوك والمستثمرين والشركات ووكالات ائتمان الصادرات الوطنية في معاملات التصدير إلى الأسواق العالية المخاطر والاستثمار فيها

- 82 من الشراكات تم عقدها
- أعمال وكالات ائتمان الصادرات الوطنية المؤمن عليها: **1.6 مليار دولار أمريكي**
- إجمالي أعمال التصدير المؤمن عليها: **8.4 مليار دولار أمريكي**
- صادرات الدول الأعضاء الأقل نموّا المؤمن عليها: **23 مليون دولار أمريكي**

المقدمة

يقوم تقرير فعالية التنمية السنوي للمؤسسة بتحليل أداء أعمال المؤسسة من منظور التنمية. وفي ضوء الهدفين الاستراتيجيين التوأمين للمؤسسة - ضمان الاستدامة المالية وتحقيق الأثر التنموي – يهدف تقرير فعالية التنمية السنوي إلى بحث هذه المسألة الأخيرة وعرض كيفية سعي المؤسسة لتحقيق ولايتها التنموية. وبينما احتفل تقرير العام الماضي بمرور 25 عامًا على تأسيس المؤسسة وانطلاق رحلة التنمية، يركز تقرير هذا العام على ركائز نتائج التنمية للمؤسسة "تنمية قطاع الصادرات" و"تنمية القطاع المالي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية" و"تنمية البلد العضو" و"التنمية البشرية" – على النحو المحدد في إطار الأثر التنموي للمؤسسة.

نظرية التغيير لدى المؤسسة

يمكن تلخيص الأثر التنموي للمؤسسة من خلال مخطط نظرية التغيير (انظر الشكل 2). ويرسى هذا الشكل العلاقة المنطقية بين ما تقوم به المؤسسة وسبب قيامها به وكيفية مساهمة ما تقوم به في نتائج التنمية المحددة. وتعتمد نظرية التغيير لدى المؤسسة على فهم حقيقة أن أثر المؤسسة يشكل جزءًا من استراتيجية أكبر، هي الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتدعم ولاية المؤسسة وأنشطتها التنمية الشاملة والمستجيبة للاحتياجات والمرنة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتساهم مساهمة مباشرة في زيادة الارتباط ونمو قطاع التمويل الإسلامي العالمي. وفي الوقت نفسه، تلتزم المؤسسة التزامًا تامًا بدعم الدول الأعضاء فيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الشكل 2 - نظرية التغيير لدى المؤسسة

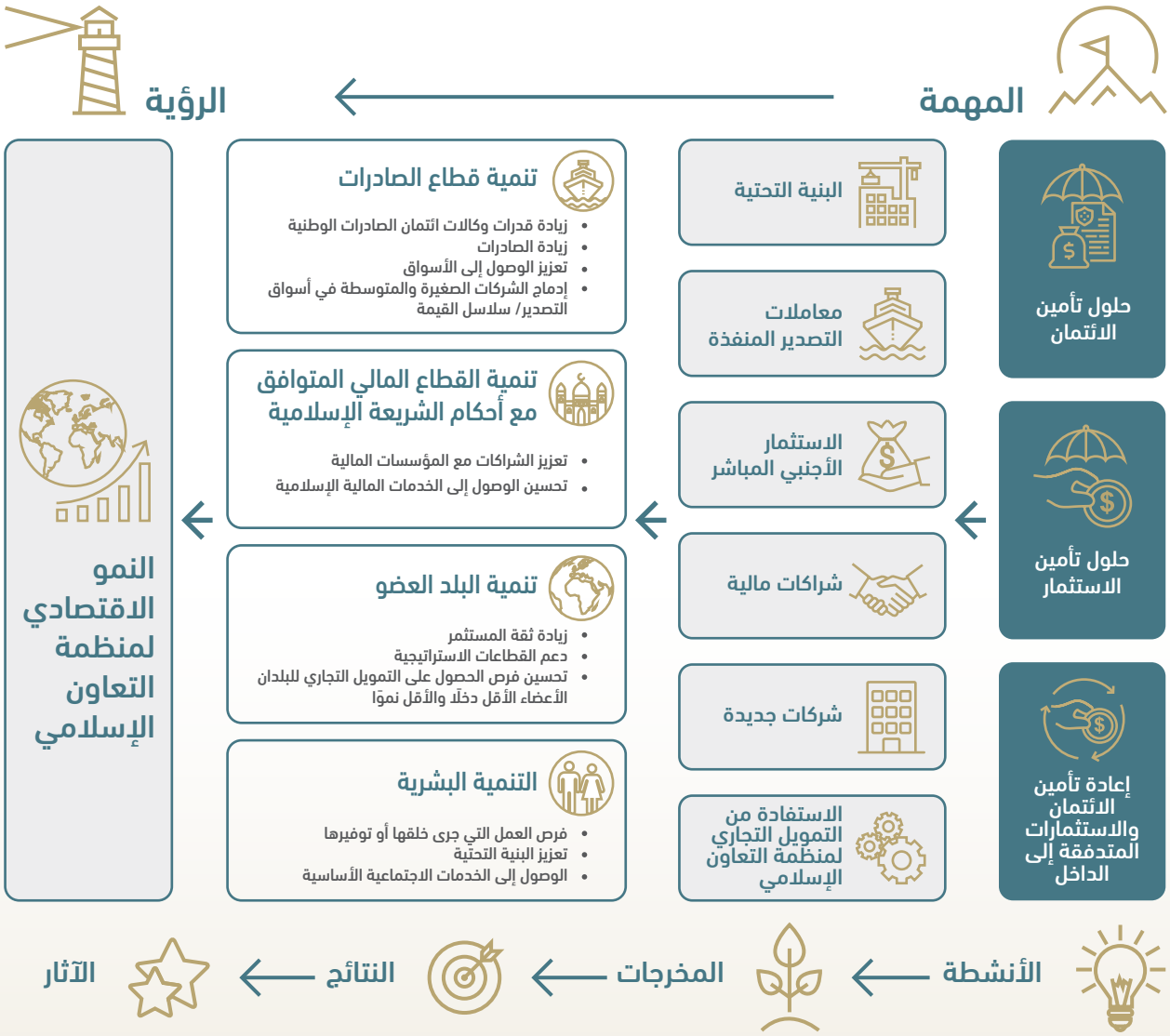

كما هو مبين في الشكل 2، تستمد المؤسسة الأساس المنطقي التنموي لها من أنشطتها التجارية الرئيسية - تقديم منتجات مصممة حسب الحاجة لتأمين التجارة والتصدير والاستثمار من شأنها تسهيل التجارة والتصدير والاستثمار داخل منظمة التعاون الإسلامي، وبين منظمة التعاون الإسلامي وبقية دول العالم عمومًا. وتقلل منتجات المؤسسة، من خلال الشراكات مع المؤسسات المالية ووكالات ائتمان الصادرات الوطنية، من مخاطر التصدير وتوفر مساحة مالية تشتد الحاجة إليها للشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة على حد سواء للحصول على رأس المال العامل، مع تقليل مخاطر الإقراض إلى أدنى حد. وبالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، تقل المخاطر المالية للإقراض بشكل كبير ويمكن لتلك الشركات الوصول إلى رأس المال الاستثماري الذي تحتاجه للتوسع والنمو في أسواق جديدة. وتدعم المؤسسة، من خلال ضمان الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية، جداول أعمال التنمية في الدول الأعضاء فيها. وغالبًا ما توفر المشروعات الاستثمارية فرص عمل وبنية تحتية مُحسّنة وحديثة وفعالة ونوعية حياة أفضل للمواطنين. وتصل الشركات، عن طريق التأمين التجاري الخاص بالمؤسسة، إلى أسواق جديدة وتنمو في الأسواق القائمة، وفي الوقت نفسه تخلق فرص العمل وتحقق النمو الاقتصادي، مما يساهم في التنمية البشرية لاقتصادات منظمة التعاون الإسلامي.

الدور التنموي المتفرد للمؤسسة

للمؤسسة دور تنموي فريد من نوعه تضطلع به بغية تعزيز عملية التنمية عن طريق تسهيل التجارة والاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وبين بلدان منظمة التعاون الإسلامي وبقية دول العالم من خلال أدوات تخفيف المخاطر المتوافقة مع أحكام الشريعة. ويتضح تفرد هذا الدور في نموذج أعمال المؤسسة. وتأتي مشاركة المؤسسة، بوصفها شركة تأمين، في المعاملات قبل قيامها بالتجارة أو الاستثمار فعليًا. ويعد هذا جزءًا من الدور التحفيزي للمؤسسة. ففي كثير من الحالات، تمثل المؤسسة الجسر الذي يسهل عقد المعاملات التجارية في الحالات التي لا تتحقق فيها بصورة طبيعية خاصة في الدول ذات الخطورة العالية.

وفي ضوء دور المؤسسة وولايتها، تقود المنظمة موضوع الشراكة مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية من خلال رأس مالها المقترن بتقبل المخاطرة المدفوعة بالتنمية. وعن طريق عقد شراكات مع شركات التأمين من القطاع الخاص مثل شركة كوفاس (Coface)، يصبح بإمكان المؤسسة تحقيق دعم إضافي لرأس مالها وتوسيع نطاق وصولها وقدرتها. وشركات التأمين وإعادة التأمين من القطاع الخاص على استعداد للمشاركة بشكل غير مباشر في المعاملات حيث إن مركز الجهة الدائنة المفضلة والمتعددة الأطراف للمؤسسة يوفر لهم ما يكفي من تطمينات. كما تُظهر مشاركة المؤسسة في أي معاملة جدواها التجارية، وبالتالي حشد المستثمرين وشركات التأمين لدعم المعاملات المماثلة في المستقبل.

يختلف نموذج أعمال التأمين الخاص بالمؤسسة عن النموذج المعمول به في البنوك التي يتعين عليها بموجب القانون إدارة محفظة العملاء ورصدها بفاعلية خلال فترة ارتباطها بالمخاطر. وبدلًا من ذلك، تقيم المؤسسة، بوصفها شركة تأمين، مخاطر العميل قبل إصدار بوليصة التأمين وعادة لا تحصل على تحديثات رصد منتظمة من العميل - ما لم يكن ثمة سبب يدعو إلى القلق من وقوع حادثة مؤمن ضدها. وبالتالي، فإن جمع البيانات حول الأثر التنموي للمؤسسة أثناء تعرضها للمخاطر أو ما بعدها ليس أمرًا بسيطًا أو قابلًا للمقارنة مع المقرضين. بيد أن المؤسسة، بوصفها مؤسسة لتمويل التنمية وعضوًا في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تلتزم بقياس مساهمتها في التنمية وتوجيهها ودعم إستراتيجية المجموعة. كما أن المؤسسة حريصة على الوقوف على الطرق الذكية للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة التي تقبلها الأطراف المعنية، والسماح للمؤسسة برصد أثرها التنموي المحدد وتقييمه ورفع التقارير بشأنه.

تمثل المؤسسة الجسر الذي يسهل عقد المعاملات التجارية في الحالات التي لا تتحقق فيها بصورة طبيعية.

رحلة المؤسسة على طريق التنمية عبر 25 عامًا

المعالم الرئيسيّة للمسيرة التنموية للمؤسسة

الزيادة في أعداد الدول الأعضاء

ازداد عدد الدول الأعضاء في المؤسسة زيادة كبيرة على مر السنين، حيث ارتفع العدد من 13 بلدًا في عام التأسيس لتصل إلى 47 بلدًا عضوًا في يومنا هذا. وتمثل الدول الأعضاء في المؤسسة مزيجًا واسعًا من الخلفيات الاقتصادية، التي تتراوح بين الاقتصادات المرتفعة الدخل والاقتصادات الأقل نموًا، إذ تصنف حاليًا 16 بلدًا من الدول الأعضاء على أنها من الدول المنخفضة الدخل والدول الأقل نموًا - مما يزيد من أهمية عمليات التجارة والاستثمارات حاليًا عن أي وقت مضى للعمل على تنمية هذه المجموعة من الدول والارتقاء بها.

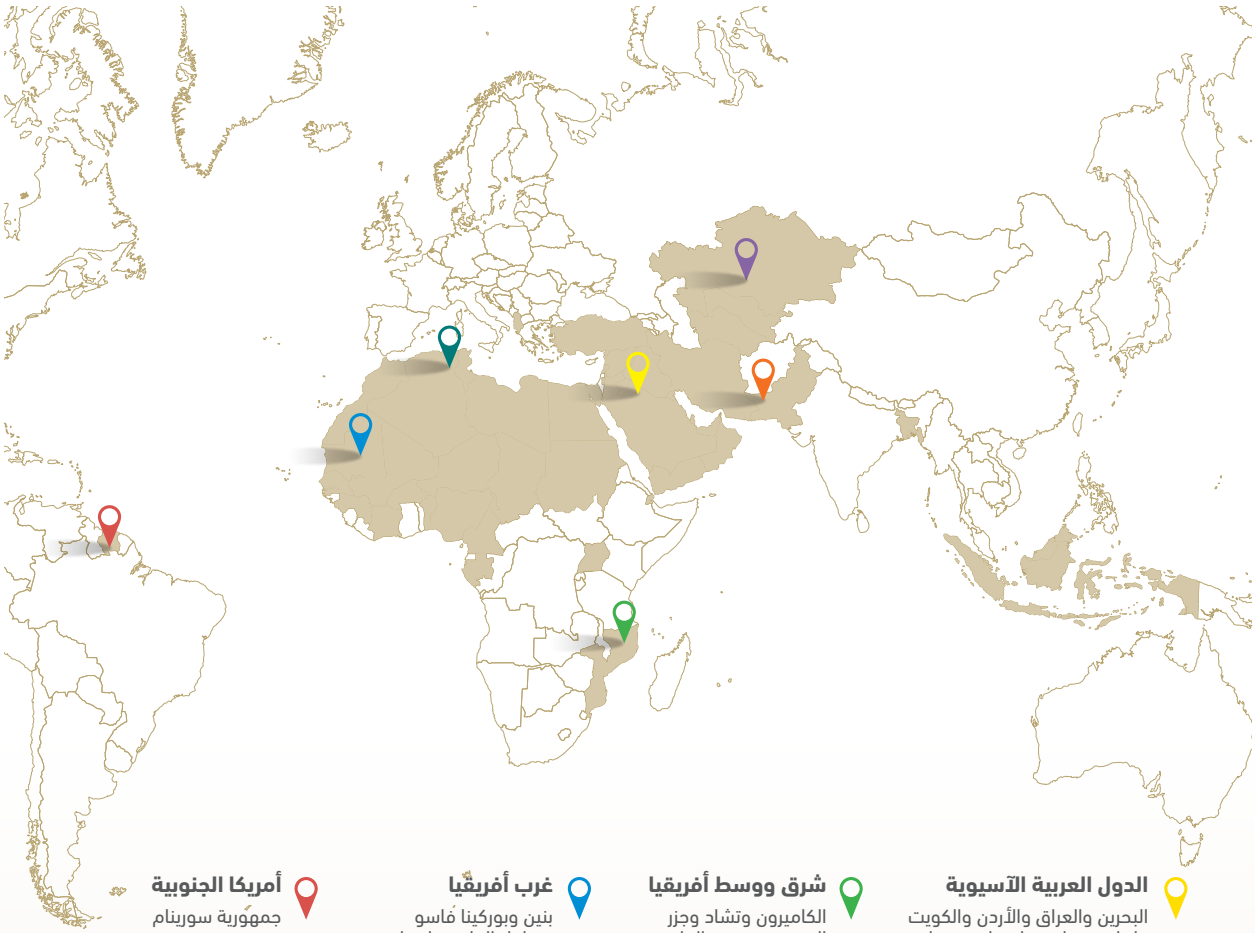

التطور في ولاية المؤسسة ومحفظة منتجاتها

واصلت المؤسسة تطوير ولايتها ومحفظة منتجاتها لمواجهة التغيرات الديناميكية التي طرأت على الدول الأعضاء في المنظمة وعملائها.

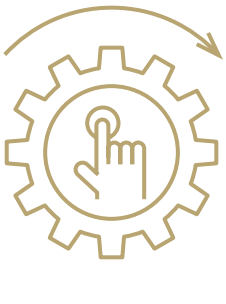

1997

المؤسسة تبدأ عملياتها بثلاثة منتجات، وهي: بوليصة التأمين الشاملة قصيرة الأجل، وبوليصة المصارف العامة، وبوليصة التأمين التكميلية المتوسطة الأجل.

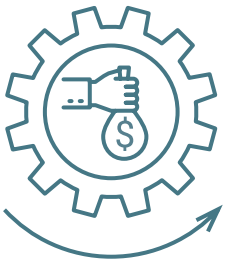

1998

المؤسسة تطلق بوليصة التأمين على الاستثمار الأجنبي

2000

مجلس المحافظين يقوم بتعديل مواد اتفاقيّة المؤسسة للسماح للمؤسسة بتغطية الصادرات إلى الدول غير الأعضاء في ظل التطورات الكبيرة في حركة التجارة الدولية.

2003

المؤسسة تطلق بوليصة تأمين الاعتمادات المستندية.

2005

مجلس المحافظين يقوم بتعديل اتفاقية المؤسسة بما يخول المؤسسة توفير التأمين من المخاطر السياسية لتغطية المستثمرين من الدول غير الأعضاء المستثمرة في الدول الأعضاء.

أُطلق برنامج مجموعة البنك الإسلاميّ للتنمية للتعاون الفنيّ في مجال ترويج الاستثمار.

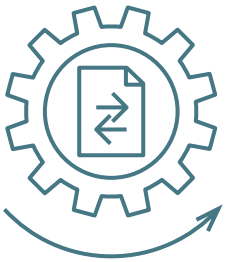

2006

المؤسسة تستحدث بوليصة التأمين على عملية محددة واتفاقية إعادة التأمين.

2010

قام مجلس المحافظين بتعديل بنود اتفاقيّة المؤسسة لتشمل المبيعات المحليّة (مادامت جزءًا من محفظة مبيعات المصدِّر) والواردات من الدول غير الأعضاء، حيث تقتصر تلك الواردات فقط على السلع الاستراتيجية والسلع الرأسماليّة.

2013

أطلقت المؤسسة "بوليصة مبتكرة للتأمين على الصكوك السياديّة" وتسمح تلك البوليصة لحامليها استخدام الصكوك للدخول في أسواق رأس المال. كما صممت المؤسسة "بوليصة مصارف عامة للتمويل بصيغة "الاستصناع" والتي تحمي البنوك الإسلامية من مخاطر عدم الدفع من جانب الملتزمين في عمليات تمويل الاستصناع.

نتائج التنمية الخاصة بالمؤسسة

كان للمؤسسة أثر تنموي كبير منذ تأسيسها.

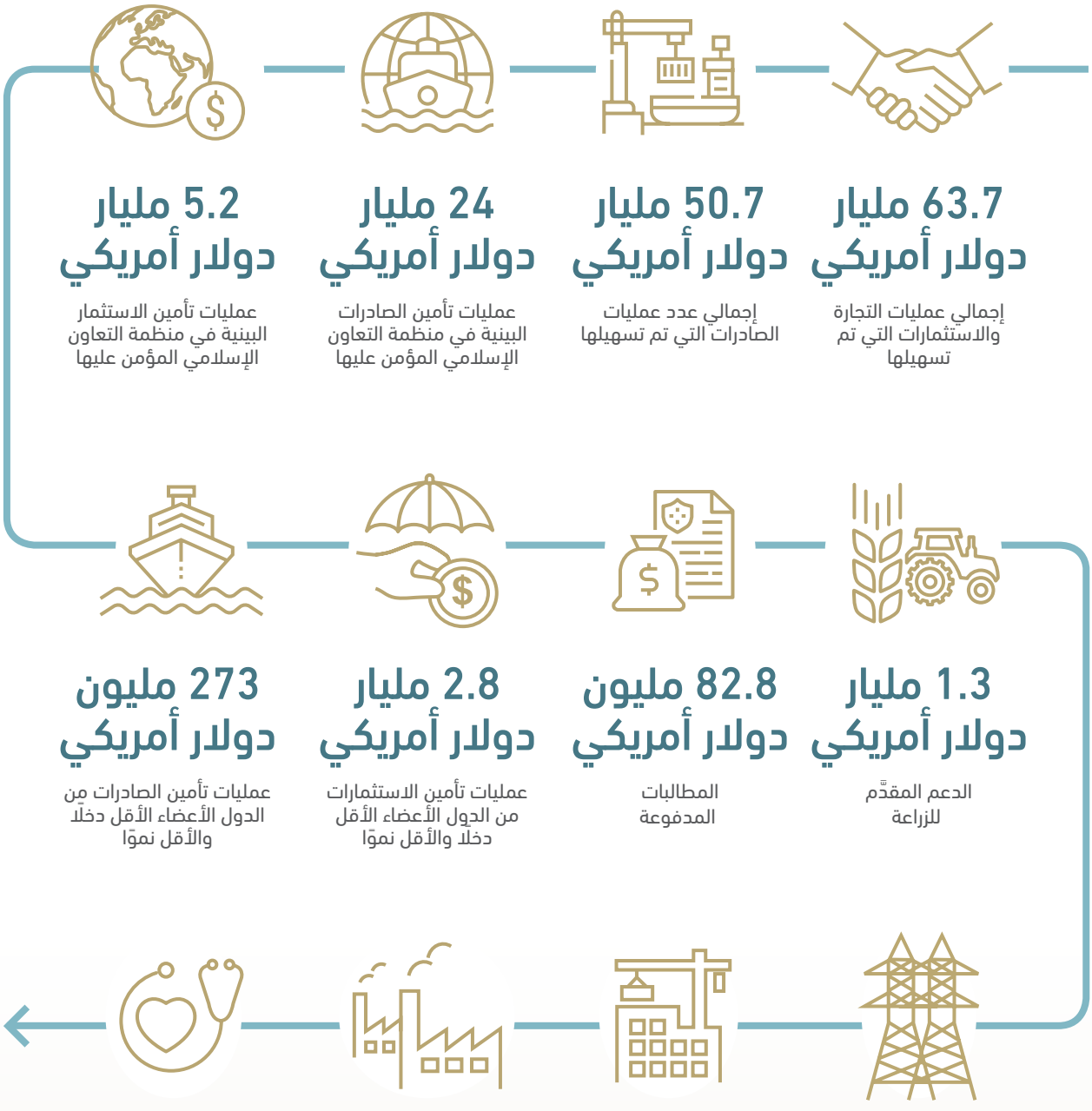

63.7 مليار دولار أمريكي
إجمالي عمليات التجارة والاستثمارات التي تم تسهيلها

50.7 مليار دولار أمريكي
إجمالي عدد عمليات الصادرات التي تم تسهيلها

24 مليار دولار أمريكي
عمليات تأمين الصادرات البينية في منظمة التعاون الإسلامي المؤمن عليها

5.2 مليار دولار أمريكي
عمليات تأمين الاستثمار البينية في منظمة التعاون الإسلامي المؤمن عليها

1.3 مليار دولار أمريكي
الدعم المقدَّم للزراعة

82.8 مليون دولار أمريكي
المطالبات المدفوعة

2.8 مليار دولار أمريكي
عمليات تأمين الاستثمارات من الدول الأعضاء الأقل دخلًا والأقل نموًا

273 مليون دولار أمريكي
عمليات تأمين الصادرات من الدول الأعضاء الأقل دخلًا والأقل نموًا

21.9 مليار دولار أمريكي
الدعم المقدم للطاقة

4.1 مليار دولار أمريكي
الدعم المقدم للبنية التحتية

20.8 مليار دولار أمريكي
الدعم المقدم للتصنيع

1.4 مليار دولار أمريكي
الدعم المقدم لقطاع الصحة

تنمية قطاع الصادرات

أبرز النقاط في عام 2019

قامت المؤسسة بتأمين صادرات بقيمة
8.4 مليار دولار أمريكي

قدمت المؤسسة دعمًا بقيمة
4.4 مليار دولار أمريكي
للصادرات البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي

تلقت وكالات ائتمان الصادرات الوطنية للدول الاعضاء دعمًا لإعادة التأمين المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بقيمة
1.2 مليار دولار أمريكي

بلغ إجمالي الأعمال المؤمن عليها من المؤسسة في الدول الاعضاء الأقل نموًا
1.4 مليار دولار أمريكي

إجمالي **8,653** معاملة تصدير قد استفادت من الدعم الذي تقدمه المؤسسة

المنظور العالمي

تعد تنمية قطاع الصادرات محركًا رئيسيًا للمشاركة النشطة في التجارة الدولية، وخصوصا للدول النامية. ولكن واجهت الصادرات العالمية في عام 2019 تحديات كبيرة في السياسات التجارية والنقدية بما في ذلك تصاعد التوترات التجارية العالمية وغيرها من التحديات المتعلقة بالسياسات الخاصة بالمنطقة، بخاصة حالة عدم اليقين داخل الاتحاد الأوروبي. وقد أدت هذه التحديات إلى توقعات نمو بنسبة 1.2% في تجارة السلع العالمية لعام 2019 مقارنة بنسبة 3% في عام 2018. ولكن على الرغم من التراجع العالمي الشديد في معدلات التجارة، لا تزال الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ملتزمة بفتح التجارة مع غالبية الدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البالغ عددها 26 دولة المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية المنشأة حديثًا. وتوفر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصًا هائلة للتصدير للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وكذلك فرصة للمؤسسة لتوسيع مساهمتها في دعم وصول الدول الأعضاء إلى السوق الأفريقية.

وفي ضوء الريبة الحالية في اتجاهات التصدير سواء العالمية أو الخاصة بالدول أعضاء منظمة التعاون الإسلامي، يعد الحصول على تمويل تجاري يمكن الاعتماد عليه أمرًا غاية في الأهمية من اجل تنمية قطاع مرن وناجح للمصدرين واستدامته؛ وتسهيل الصادرات للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومقارنة بالمبيعات المحلية، تكون عقود المبيعات الدولية أكثر تعقيدًا وخطورة وأصعب في التنفيذ بسبب العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتغيرة. وبالتالي يحتاج المصدرون إلى ائتمان خارجي في شكل من أشكال تأمين الائتمان الخارجي لضمان سلاسة معاملات مبيعاتهم الدولية. ويؤدي تأمين الائتمان إلى مبيعات يمكن التنبؤ بها بصورة أفضل بالنسبة للشركات ويشجعها على زيادة صادراتها إلى أسواق متنوعة، وهذا بدوره يعزز من مرونة الاقتصاد الكلي للدولة. وتتضح اهمية التنبؤ بالمبيعات الدولية عندما تكون سلعة التصدير مصدرًا رئيسيًا لإيرادات الاقتصاد، أو عندما تكون ثمة حاجة إلى موارد خارجية للتوسع الصناعي وخلق فرص العمل.

كما أن تمويل التجارة يعد عنصرًا مهمًا في دعم الشركات، لا سيما الشركات الصغيرة والمتوسطة، لتلبية احتياجاتها من الاستثمار ورأس المال العامل. وقد أظهرت مختلف الدراسات الاستقصائية للشركات الصغيرة والمتوسطة أن محدودية فرص الحصول على تمويل تجاري ميسور التكلفة هي واحدة من أكبر العقبات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة عند انخراطها في التجارة الدولية. وبوجه عام، تسجل الشركات الصغيرة والمتوسطة المصدرة معدلات نمو أعلى، كما أنها تمثل المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي. توفير تمويل تجاري آمن وتسهيل الحصول عليه للشركات الصغيرة والمتوسطة، بخاصة الشركات الموجودة في الدول النامية، يساعد الشركات في توسيع نطاق عملياتها وبالتالي استدامة الاعمال وخلق فرص عمل جديدة.

ويعرض الجزء المتبقي من هذا الفصل مساهمة المؤسسة في مجالات محددة تعزز تنمية قطاع الصادرات، وهي تيسير الصادرات، وتعزيز الوصول إلى الأسواق، وتعزيز القدرة التأمينية لوكالات ائتمان الصادرات الوطنية، وتدعيم تكامل الشركات الصغيرة والمتوسطة في أسواق التصدير وسلاسل القيمة.

تيسير الصادرات

يعد تيسير الصادرات بين الدول الأعضاء عنصرًا هاما في اجندة المؤسسة التنموية. وذلك عن طريق توفير مختلف منتجاتها المتعلقة بتأمين الصادرات، وبالتالي الحد من المخاطر التجارية والسياسية التي تنطوي عليها التجارة البينية. والدعم الذي تقدمه المؤسسة للمصدرين والبنوك يسهل من عملية ازدهار التجارة بين الدول الأعضاء وبقية دول العالم. وفي السنوات الخمس الماضية، زاد عدد معاملات التصدير المؤمن عليها عن طريق المؤسسة إلى أكثر من الضعف على النحو المبين في الشكل 3.

الشكل 3 - عدد معاملات التصدير المؤمن عليها عن طريق المؤسسة

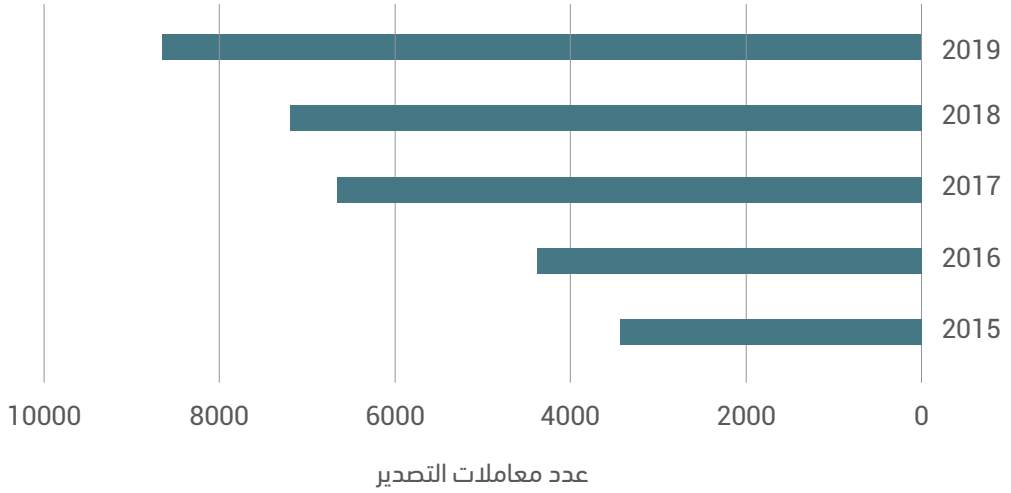

تهدف المؤسسة كذلك إلى تيسير وزيادة الصادرات البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي مما يشجع الشركات على الاستفادة من الموارد المتنوعة في الدول الأعضاء. وفي عام 2019 فقط، قامت المؤسسة بتأمين صادرات بقيمة 4.3 مليار دولار أمريكي بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والتي تضم الدول العربية الآسيوية وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا وغرب أفريقيا ووسط أفريقيا. وكانت معظم هذه الصادرات مصدرها الدول العربية الآسيوية وأوروبا وآسيا الوسطى، في حين كانت أفريقيا وجنوب شرق آسيا الوجهتان الرئيسيتان للواردات البينية داخل منظمة التعاون الإسلامي. ويشير هذا التدفق التجاري إلى أن هناك إمكانية نمو للصادرات داخل منظمة التعاون الإسلامي من الدول الأفريقية ودول جنوب شرق آسيا الأعضاء في المنظمة.

الشكل 4 - التوزيع الإقليمي للتجارة المؤمن عليها داخل منظمة التعاون الإسلامي، 2019

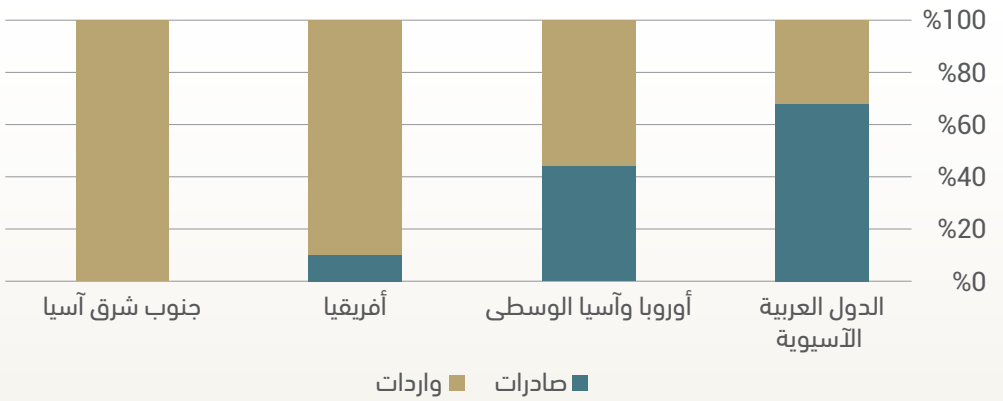

تعزيز الوصول إلى الأسواق

يمكن أن يعد فتح أسواق جديدة امرا فيه مجازفة كبيرة بالنسبة للمصدرين نتيجة لمجموعة متنوعة من العوامل، بما في ذلك عدم الإلمام بمخاطر الأسواق المستهدفة وعدم وجود سجلات لتتبع مدفوعات العملاء الجدد من بين العوامل الأخرى. ويمكن أن يؤدي هذا إلى آثار سلبية على معدلات النمو المستقبلية للشركة المصدرة. وتوفر منتجات التأمين الخاصة بالمؤسسة للمصدرين الحل وتضمن لهم دخول أسواق جديدة وذات مخاطر عالية بالنسبة لهم. والتأمين الذي تقدمه المؤسسة ليس مفيدًا للشركات التي تسعى إلى فتح أسواق جديدة فحسب، بل أيضًا للشركات التي تتطلع إلى زيادة الصادرات والخدمات المقدمة إلى أسواقها القائمة. كما أن التوسع في الأسواق القائمة يمكن أن ينطوي على مخاطر بالنظر إلى مختلف أوجه عدم اليقين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويوفر التأمين الذي تقدمه المؤسسة لهذه الشركات الحماية التي تحتاجها لزيادة حصتها في السوق.

في عام 2019، واصلت المؤسسة تقديم الدعم لمختلف الشركات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وكان لشركة مجموعة كابلات الرياض النصيب الأكبر من هذا الدعم من خلال بوليصة التأمين الشاملة قصيرة الأجل الخاصة بالمؤسسة والتي مدتها عام واحد. وشركة كابلات الرياض هي الشركة العربية الآسيوية الرائدة في تصنيع وتصدير الكابلات، إذا تبيع منتجاتها في أكثر من 40 دولة منذ تأسيسها في عام 1984. وستمكن بوليصة التأمين الشاملة قصيرة الأجل هذه شركة كابلات الرياض من مواصلة زيادة مبيعاتها من الصادرات، ودخول أسواق جديدة، والحصول على معلومات عن المشترين الجدد، وتأمين مستحقاتها.

تنظر العديد من الشركات إلى الدول الأعضاء الأقل نموًا على أنها وجهات تصدير عالية المخاطر وتظل مترددة بشأن دخول تلك الأسواق. كما أن الافتقار إلى البيانات المالية وسابقة الاعمال يدفع الشركات إلى الإحجام عن استغلال إمكاناتها التصديرية. ولا يعوق هذا الوضع آفاق نمو الشركات المصدرة فحسب، بل يعوق أيضًا توريد السلع الرأسمالية والمواد الاستهلاكية للشركات في هذه الأسواق التي يُنظر إليها على أنها محفوفة بالمخاطر العالية التي تعوق التجارة معها. لتجنب الآثار الاقتصادية السلبية على جانبي المعاملات البينية، تحرص المؤسسة على توفير تأمين ضد المخاطر للمعاملات مع الشركات في الدول الأعضاء الأقل نموًا. ففي عام 2019، بلغ إجمالي أعمال المؤسسة المؤمن عليها في الدول الأعضاء الأقل نموًا 1.4 مليار دولار أمريكي. وبينما يمثل هذا المبلغ انخفاضًا طفيفًا عن عام 2018، وعلى مدى السنوات الماضية قامت المؤسسة بخطوات واسعة لتيسير الوصول إلى الدول الأعضاء الأقل نموًا كما هو مبين في الشكل 5.

الشكل 5 - إجمالي الأعمال المؤمن عليها في الدول الأعضاء الأقل نموًا

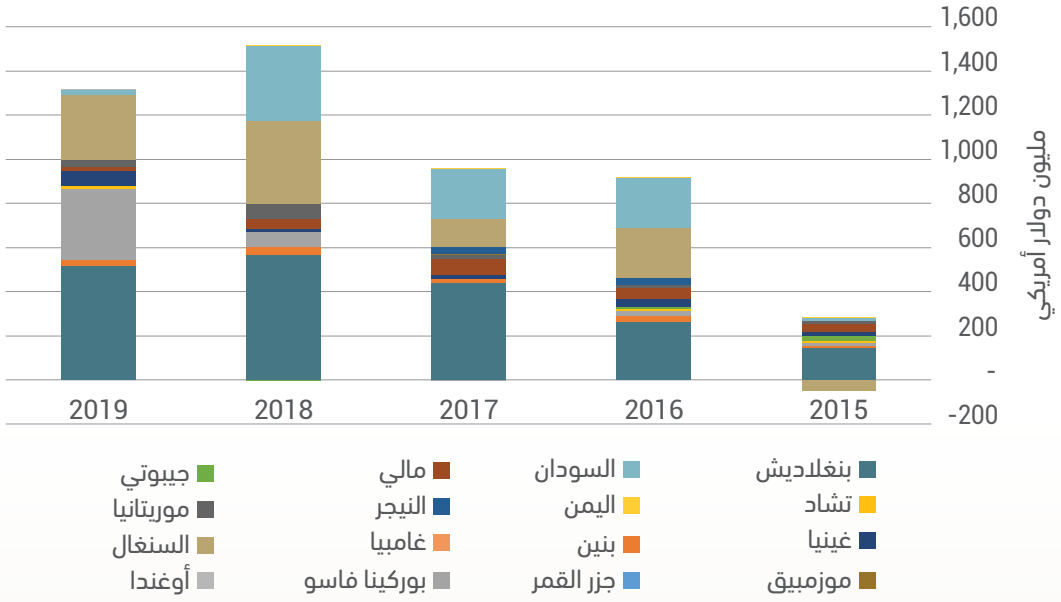

وثمة مبادرة مهمة أخرى سيكون لها أثر إيجابي و مستدام على إيجاد سبل للوصول إلى أسواق جديدة، وهي إنشاء مركز منظمة التعاون الإسلامي لذكاء الأعمال. ولا تزال معظم دول منظمة التعاون الإسلامي تعاني من عدم كفاية البيانات الائتمانية، مع ما يترتب على ذلك من أثر تدريجي على تصور المخاطر للتجارة البينية وكذلك على إمكانية الحصول على التمويل عموماً، لا سيما بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر. وفي عام 2019، قامت المؤسسة بمبادرة في غاية الاهمية عندما قدمت دراسة السوق وخطة العمل وخطة التنفيذ الخاصة بالمركز إلى وزراء منظمة التعاون الإسلامي في الاجتماع السنوي الخامس والثلاثين للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي. وتشير التقديرات إلى أن مركز منظمة التعاون الإسلامي لذكاء الأعمال سيدعم إقراض القطاع الخاص في الدول الأعضاء الأقل نموًا بمبلغ 670 مليار دولار أمريكي سنويًا. ومن المقرر إطلاق المركز في أواخر عام 2020.

التأمين كميسر لفتح سوق منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية

بينما تشير اتجاهات التجارة العالمية الحالية إلى السياسة الحمائية، بذلت الدول الأفريقية جهودًا متضافرة لتعميق التكامل الإقليمي زيادة التجارة. وكان التصديق على اتفاق منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية مؤشرًا على التزام الدول الأفريقية الراسخ تجاه التجارة المفتوحة. وتطمح منطقة التجارة الحرة إلى إنشاء سوق موحدة للقارة تقدر بنحو 3 تريليون دولار أمريكي لأكثر من مليار نسمة. غير أن تحويل منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية من اتفاق تجاري إلى منطقة تجارة حرة مزدهرة سيتطلب تعبئة كبيرة للموارد المالية لتيسير الصادرات.

بيد أن تعبئة الموارد المالية من أجل فرص التجارة والاستثمار في قارة ذات استثمارات عالية المخاطر سوف تكون مهمة جسيمة. ونادرًا ما تجتذب الأسواق التي تنطوي على مخاطر استثمارية عالية الاستثمارات المحلية أو الاستثمار الأجنبي المباشر. فمعظم الدول الأفريقية حاصلة على تصنيف ائتماني (B) أو (C) أو أقل من وكالة موديز، حسبما هو مبين في الشكل 6، ما يشير إلى أن معظم الدول تصنف في أحسن الأحوال كأسواق مضاربة أو متخلفة عن السداد باستثناء بوتسوانا الحاصلة على تصنيف (A2). هذه البيئة الحالية ليست مواتية لجذب الاستثمارات. مما يجعل تأمين الاستثمار أمرًا بالغ الأهمية في جذب الاستثمارات إلى منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية. كما أن تأمين الاستثمار في هذه الأسواق العالية المخاطر أمر بالغ الأهمية في تحفيز الاستثمارات التي تشتد الحاجة إليها لتحقيق الإمكانات الكاملة لمنطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية والأطراف الموقعة للاتفاقية. وبدون تأمين الاستثمار، لن يكون لدى المستثمرين والشركات الضمانات التي يحتاجونها للمشاركة بفعالية في المعاملات التجارية أو المشروعات الاستثمارية في منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية.

ولتحقيق الإمكانات الهائلة الكامنة في منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية بالنظر إلى المخاطر الاستثمارية العالية القائمة، سيتطلب الأمر مشاركة المؤسسات التي تقدم تأمين الاستثمار مثل المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات. وستكون خدمات التأمين المقدمة حاسمة لنجاح منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية بطريقتين رئيسيتين. أولهما، قيام مؤسسات تأمين الاستثمار هذه بتقديم التأمينات التي تشتد الحاجة إليها لتغطية المخاطر السياسية والاقتصادية التي قد تؤثر على المعاملات التجارية. وتمنح هذه التغطية التأمينية المستثمرين الثقة في أنه في حالة عدم إتمام المعاملات، يمكنهم على الأقل استعادة استثماراتهم الأولية. وهذا النوع من التأمين سيشجع أكثر المستثمرين سريعي التحرك في منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية. وثانيهما، هو بناء القدرات والذي تقدمه المؤسسة ويعد أمرًا بالغ الأهمية في بناء المؤسسات الوطنية التي تدعم الصادرات مثل وكالات ائتمان الصادرات الوطنية والمصارف. وبناء القدرات ضروري لتزويد هذه المؤسسات الممكنة للصادرات بالموارد المالية والقدرات الفنية اللازمة لتيسير الصادرات في منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية.

ومع بدء الأطراف الموقعة على منطقة التجارة الحرة للقارة الإفريقية في التفاوض على الاتفاقية التجارية، ينبغي عليهم أيضًا أن يضعوا في اعتبارهم أن تأمين الاستثمار سيمثل حجر الزاوية في بناء منطقة تجارة حرة شاملة ومزدهرة تعود بالنفع على جميع الدول الأعضاء.

الشكل 6 - تصنيف وكالة موديز الائتماني السيادي للبلدان الأفريقية

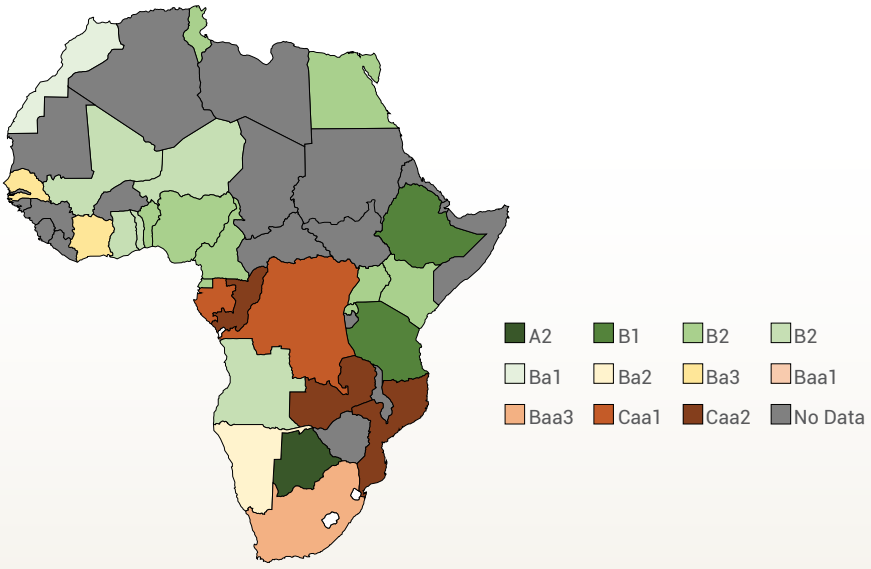

تعزيز القدرة التأمينية لوكالات ائتمان الصادرات الوطنية

أولت الحكومات ومؤسسات تمويل التنمية الأولوية لمعالجة الفجوة المستمرة في تمويل التجارة من أجل دعم نمو قاعدة صناعية مصدرة. وفي سبيل ذلك، شرعت بلدان كثيرة في إنشاء وكالات ائتمان صادرات وطنية تساعد على معالجة إخفاقات أسواق تمويل التجارة والصادرات. ومع ذلك، فإن هذه الوكالات الوطنية كثيرًا ما تبدأ بقدرات تأمينية وفنية محدودة - لا سيما في الدول النامية. وتدعم المؤسسة، في إطار الولاية المناطة بها، الدول الأعضاء عبر رعاية قطاع صادرات وطني قوي وحيوي، والمؤسسة هي شريك استراتيجي مهم لوكالات ائتمان الصادرات التابعة للدول الأعضاء وغير الأعضاء فيها. وتتعاون شركة التأمين المتعددة الأطراف تعاونًا وثيقًا مع هذه الوكالات وتوفر لها قدرة تأمينية إضافية من خلال آليات إعادة التأمين الاختيارية واتفاقيات إعادة التأمين. وفي عام 2019، وقعت المؤسسة اتفاقيات جديدة لإعادة التأمين مع ثلاث وكالات ائتمان صادرات في الدول الأعضاء، وهي وكالة ضمان الصادرات العمانية (كريدت عمان)، شركة الإتحاد لائتمان الصادرات، والشركة المصرية لضمان الصادرات. كما تقدم المؤسسة المساعدة الفنية وتدعم وكالات ائتمان الصادرات الوطنية التابعة للدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لإطلاق أدوات تأمين جديدة من خلال توفير دعم التأمين المشترك وإعادة التأمين المصمم خصيصًا وتيسير عقد شراكات ذكية مع الجهات الفاعلة الأخرى في مجال التنمية. ويسلط الشكل 7 الضوء على دعم المؤسسة لعدد 14 وكالة ائتمان صادرات وطنية في 13 بلد في عام 2019. وقد بلغ إجمالي الدعم الذي قدمته المؤسسة إلى وكالات ائتمان الصادرات في الدول الأعضاء وغير الأعضاء ومؤسسات تمويل التنمية والمؤسسات المتعددة الأطراف مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار 1.6 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مما يجعل المبلغ الإجمالي المقدم للدعم 11 مليار دولار أمريكي منذ نشأة المؤسسة.

الشكل 7 - إجمالي الأعمال المؤمن عليها لدى وكالات ائتمان الصادرات التابعة للدول الاعضاء منذ التأسيس

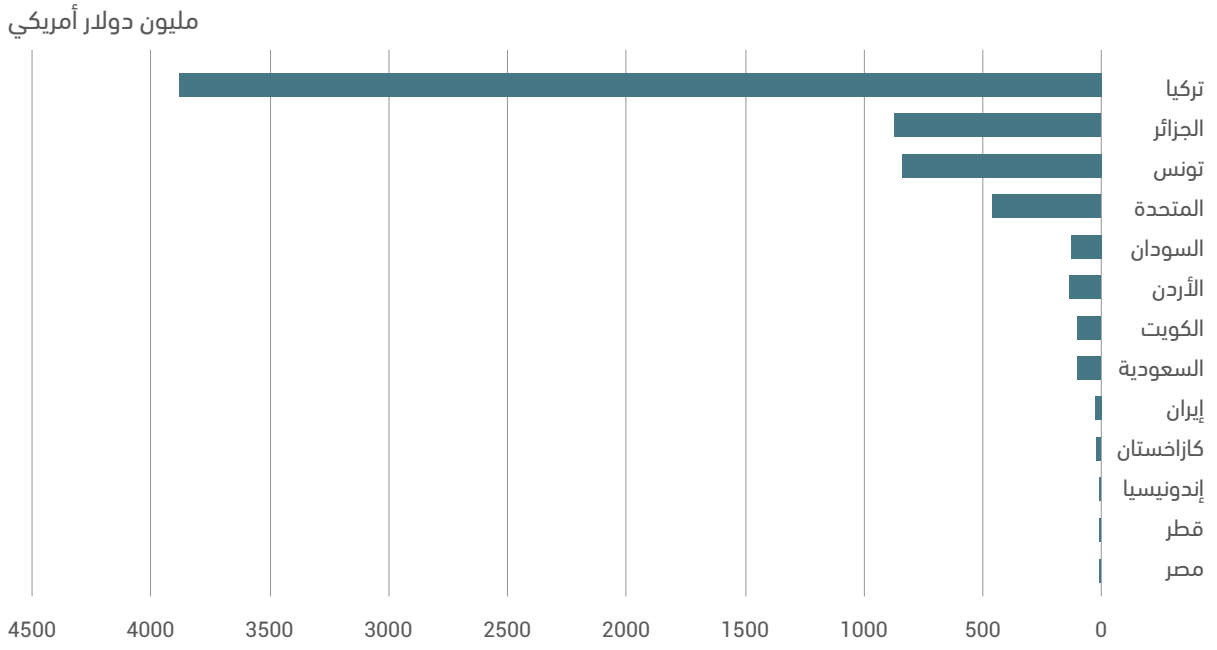

اتحاد أمان – تعزيز قدرات وكالات ائتمان الصادرات الوطنية

اتحاد أمان هو منتدى مهني رائد في مجال ائتمان الصادرات وتأمين الاستثمار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وقد شاركت المؤسسة في تأسيس الاتحاد بهدف تيسير بناء قدرات وكالات ائتمان الصادرات الوطنية وتوفير منبر لتبادل المعلومات بشأن تطورات الأسواق والمنتجات واتجاهات الاقتصاد الكلي بنطاق اوسع. وقد تزامن عام 2019 مع الذكرى العاشرة لتأسيس الاتحاد. وفي السنوات العشر الأخيرة من وجوده، أثبت اتحاد أمان - بدعم كبير من المؤسسة - نفسه بوصفه مركزًا لتبادل المعارف وكذلك دوره الارشادي للتجارة والاستثمار في المنطقة.

ولتلبية الحاجة إلى تنمية القدرات المهنية في العديد من وكالات ائتمان الصادرات التابعة للدول الاعضاء، أطلق اتحاد أمان أيضًا أكاديمية اتحاد أمان. وتقدم الأكاديمية برنامجًا تدريبيًا من خلال معهد التجارة والابتكار في جامعة أوفينبورغ، وهو برنامج مصمم خصيصًا لتلبية احتياجات وتعزيز قدرات وكالات ائتمان الصادرات التابعة للدول الأعضاء.

دمج الشركات الصغيرة والمتوسطة في أسواق التصدير وسلاسل القيمة

تضطلع الشركات الصغيرة والمتوسطة بدور مهم في التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وعلى الصعيد العالمي، تمثل هذه الشركات 90 في المئة من إجمالي الشركات وتمثل أكثر من 50 في المئة من العمالة. وفي الاقتصادات الناشئة، تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة رسميًا بما يصل إلى 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وتستأثر بسبعة من كل عشرة وظائف يجرى خلقها. وفي إطار الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تتفاوت مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية تفاوتًا كبيرًا بالنظر إلى اختلاف مستويات الدخل في الدول الأعضاء. وبالرغم ذلك، فإنه من المؤكد أن بحلول عام 2030 ستكون هناك حاجة إلى 600 مليون فرصة عمل على مستوى العالم لاستيعاب قوة العمل المتنامية، ستظل الشركات الصغيرة والمتوسطة أولوية رئيسية لخلق فرص العمل وتخفيف حدة الفقر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبالنظر إلى أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، فإن إدماجها في أسواق التصدير يعني أنه بإمكانها الاستفادة من زيادة وفورات الحجم، وأن تصبح أكثر قدرة على المنافسة والابتكار مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. بيد أنه لا تزال الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه فجوات تمويلية كبيرة رغم دورها في تنويع مصادر العمالة والتوسع الاقتصادي العام، في غالبية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وقد اضطلعت المؤسسة بدور رائد في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للاندماج في أسواق التصدير وسلاسل القيمة من خلال ضمان تسهيلات القروض المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة أو تأمين خطابات الاعتماد لاستيراد الشركات الصغيرة والمتوسطة للسلع الرأسمالية لتصبح أكثر قدرة على الإنتاج والمنافسة. ومن الأمثلة على هذا الدعم، كان بنك التصدير والاستيراد التركي وبنك إي إن جي كانوا من المستفيدين من خدمات التأمين على عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية الخاصة بالمؤسسة في عام 2019. وترد تفاصيل الدعم في ابراز التنمية "تعزيز النمو الشامل في تركيا".

ورغم ما تقدم، نظرًا لاستمرارية الفجوات التمويلية، تعمل المؤسسة حاليًا أيضًا مع صندوق التضامن الإسلامي للتنمية لإنشاء صندوق التمويل والتكافل المتناهي الصغر للتمكين الاقتصادي والخاضع للمؤسسة. ويجري تصميم الصندوق لدعم تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات والبرامج الإنتاجية في الدول الأعضاء في المؤسسة من خلال تعزيز قدرات الدول الأقل نموًا على الاقتراض.

معلم تنموي بارز

تعزيز النمو الشامل في تركيا

المنتج	العميل	الحجم	المدة	المشروع
عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية	مجموعة إي إن جي - ألمانيا	180 مليون يورو	5 سنوات	توفير تغطية للقرض المقدم من بنك إي إن جي إلى بنك التصدير والاستيراد التركي لدعم صادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة التركية.

دور المؤسسة

تدعم المؤسسة تركيا من خلال توفير غطاء تأميني لتيسير تمويل بنك التصدير والاستيراد التركي للشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصادرات التركي. وتغطي بوليصة المؤسسة فقط أخطار عدم الدفع وفقًا لجدول السداد الموقع بين بنك التصدير والاستيراد التركي ومجموعة إي إن جي في ألمانيا.

الأثر التنموي

هدف التنمية المستدامة (8) تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمالة وتوفير العمل اللائق. تساهم المؤسسة من خلال ما تقدمه من دعم في تنمية قطاع الصادرات في تركيا مما يمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى أسواق جديدة وزيادة الصادرات. ومع زيادة صادرات الشركات التركية الصغيرة والمتوسطة، من المتوقع أن تخلق فرص عمل وعمل لائق لسوق العمل التركي.

هدف التنمية المستدامة (17) تنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. حفز منتج عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية تمويل القطاع الخاص المقدم من بنك إي إن جي ألمانيا إلى بنك التصدير والاستيراد التركي.

الملف التعريفي للبلد العضو

تركيا هي دولة عضو في المؤسسة، وتسعى عبر هدف 2023 إلى زيادة حجم صادراتها إلى 500 مليار دولار أمريكي بدعم من بنك التصدير والاستيراد التركي. وتقيم المؤسسة، بالنظر إلى ولايتها المتمثلة في دعم بناء القدرات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، قامت المؤسسة بشراكة مع بنك التصدير والاستيراد التركي للمساعدة في تمويل الشركات التركية التي تتطلع إلى التجارة والاستثمار داخل منظمة التعاون الإسلامي ومع بقية دول العالم. وحاليًا يمتلك بنك التصدير والاستيراد التركي قاعدة عملاء تضم 6000 شركة تركية، معظمها من الشركات الصغيرة والمتوسطة، ما يتيح للمؤسسة فرصة كبيرة لإحداث أثر تنموي في الاقتصاد التركي.

وقد عززت المؤسسة مؤخرًا شراكتها مع بنك التصدير والاستيراد التركي من خلال توفير غطاء تأميني لقرض بنك إي إن جي البالغ قدره 100 مليون يورو المقدم إلى بنك التصدير والاستيراد التركي. وسيستخدم بنك التصدير والاستيراد التركي القرض لتمويل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلاد. وهذا القطاع يعد عنصرًا رئيسيًا لنمو الاقتصاد التركي، وهو القطاع الرئيسي لخلق فرص العمل. ويمنح بنك التصدير والاستيراد التركي، بتمويل هذا القطاع، هذه الشركات فرصة أكبر للنمو، وبالتالي خلق المزيد من الوظائف وفرص العمل للشركات في تركيا.

سيكون لالتزام المؤسسة بمساعدة شريكها، بنك التصدير والاستيراد التركي، دورًا حاسمًا في مساعدة تركيا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه سيدفع نمو الاقتصاد التركي بصورة أعم، مما يؤدي إلى الازدهار الاقتصادي لرواد الأعمال والعمال العمالة الخاصة بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلد. وفيما يتعلق بهذا القرض، سيكون للغطاء التأميني المقدم من المؤسسة أثرًا تنمويًا كبيرًا من حيث تحفيز النمو الاقتصادي وفرص العمل. وسيؤدي هذا الغطاء أيضًا إلى ترسيخ العلاقة بين المؤسسة وبنك التصدير والاستيراد التركي تمشيًا مع هدف المؤسسة بتقديم الدعم إلى وكالات ائتمان الصادرات الوطنية.

تنمية القطاع المالي المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية

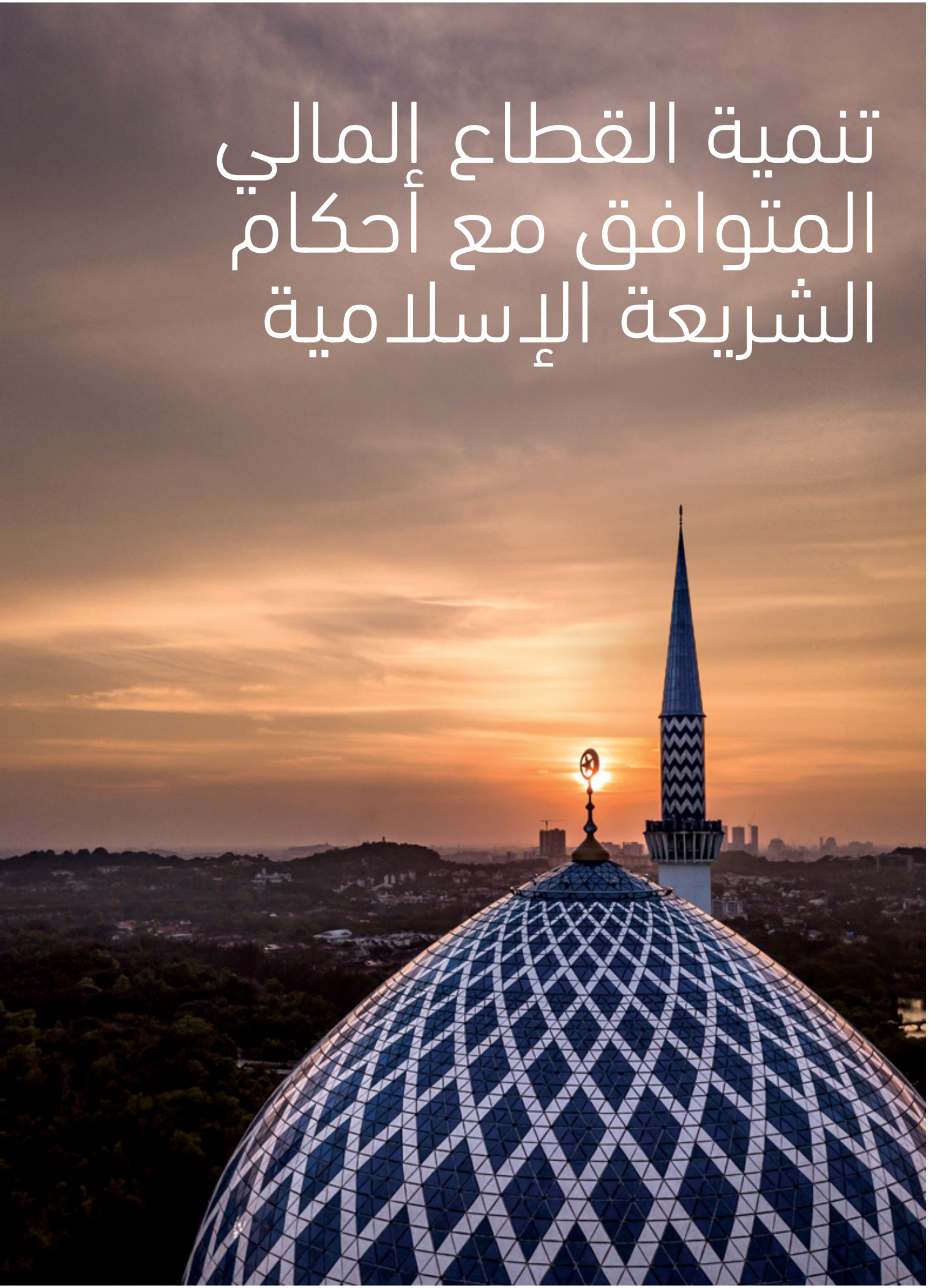

أبرز النقاط الرئيسية

أعمال مؤمن عليها بقيمة
4 مليار دولار أمريكي
من خلال بوليصة المصارف العامة وبوليصة تأمين الاعتمادات المستندية

جمع **100 مليون دولار أمريكي**
بالشراكة مع المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة

زيادة عدد المصارف المصدرة إلى
662

المنظور العالمي

تعتبر تنمية القطاع المالي أمرًا ضروريًا لتعزيز فرص الحصول على التمويل التجاري وبالتالي تنامي التجارة الدولية. تشير الأدلة العملية إلى أن الدول التي تتمتع بمستوى أعلى من التنمية المالية (التي تُقاس بمعدل القروض المقدمة للقطاع الخاص عن طريق البنوك التجارية والمؤسسات المالية الأخرى كحصة من الناتج المحلي الإجمالي) لديها نصيب أعلى من صادرات السلع المصنعة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي ومن إجمالي البضائع المصدرة. تقوم القطاعات المالية بتحريك المدخرات، وتيسير تجارة السلع والخدمات، وتعزيز الكفاءة في توزيع الموارد. ومن خلال ذلك، توفر القطاعات المالية الآليات اللازمة لسداد المدفوعات واستلامها، وبالتالي تقليل تكاليف المعاملات والمعلومات. يعد التمويل التجاري، باعتباره إحدى الخدمات المقدمة ضمن الصناعة المالية، أمرًا ضروريًا للشركاء التجاريين لسد الفجوة الزمنية بين أمر التصدير وسداد قيمة البضائع والخدمات المنتجة. هناك عوامل أخرى يمكن أن تزيد بشكل كبير من تكلفة التمويل أو تجعل الحصول على التمويل أمرًا صعبًا للغاية مثل حجم المعاملات وفترة الائتمان.

تقدم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات خدمات تجنب المخاطر كما تقدم المعلومات الائتمانية للصناعات المالية المصممة خصيصًا لمعالجة الإخفاقات المستحكمة في الأسواق سواء المالية أو غير المالية الخاصة بالدول الأعضاء. على سبيل المثال، تدعم المؤسسة البنوك المحلية التي لا تتعامل مع الكثير من بنوك المراسلة الأجنبية أو أيًا منها على الإطلاق من خلال إقامة علاقات مصرفية مع البنوك الدولية الرائدة عن طريق توفير تغطية شاملة للمخاطر. هذه الشبكات المصرفية الدولية ضرورية لتسهيل معاملات التصدير للمنتجين المحليين. وتدعم هذه الخدمات تطوير وتوسيع الخدمات المالية المحلية الموجهة بشكل خاص إلى المصدرين من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء. وقد ازدادت القيمة الإجمالية للأعمال المؤمنة من خلال بوليصة المصارف العامة وبوليصة تأمين الاعتماد المستندي لدى المؤسسة بشكل منتظم منذ تأسيس المنظمة وبلغت 380 مليون دولار أمريكي بالنسبة لبوليصة المصارف العامة و3.7 مليار دولار أمريكي بالنسبة لبوليصة تأمين الاعتماد المستندي في عام 2019.

الشراكة مع المؤسسات المالية

فضلًا عن دعم وكالات ائتمان الصادرات الوطنية، تسعى المؤسسة إلى توسيع قاعدة العملاء والمستفيدين لدى المؤسسات المالية المحلية. وتحقيقًا لهذا الغرض، تفي المؤسسة بمهمتها التنموية الموضحة إلى جانب أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. منذ تأسيسها، دعمت المؤسسة العديد من المؤسسات المالية من خلال خدماتها المقدمة حيث بلغ إجمالي الأعمال المؤمنة بمقتضى بوليصة المصارف العامة وبوليصة تأمين الاعتماد المستندي 14.7 مليار دولار أمريكي منذ تأسيس المؤسسة. تستمر المؤسسة كذلك في التعاون بشكل فعال والتظافر مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة. وفيي عام 2019، بلغ حجم المعاملات المشتركة 100 مليون دولار مقارنة بـ 61 مليون دولار في عام 2018.

نظرًا لأن إقامة شراكات استراتيجية أمر ضروري لدفع عجلة تنمية القطاع المالي، فقد عززت المؤسسة تعاونها مع بنك الأخضر في عام 2019. تسعى كلتا المؤسستين إلى تنمية أعمالهما في التمويل الإسلامي من خلال البيع البيني وإدراك الفرص. وبالمثل، عقدت المؤسسة شراكة استراتيجية مع البنك الشعبي المركزي بالمغرب، الذي يُعد أحد البنوك الرائدة في دولة المغرب. تخطط المؤسسة والبنك الشعبي المركزي بالمغرب لتوسيع التواجد المشترك في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال رفع مستوى قدرات بعضهما البعض.

تعزيز الحصول على التمويل الإسلامي

التمويل الإسلامي هو أحد طرق التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويقدم من خلال خدمات وأدوات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. على مدار الأعوام، زادت وتيرة التمويل الإسلامي في الأسواق العالمية كنموذج أخلاقي بديل للتمويل، وقد قدرت صناعة الخدمات المالية الإسلامية في عام 2018 بمبلغ 2.19 تريليون دولار أمريكي مقارنة بـ 2.05 تريليون دولار أمريكي في العام السابق وحافظت على معدل نمو سنوي بنسبة 6.9%. ومع ذلك، تتركز غالبية هذه الخدمات المالية في مناطق معينة، حيث تمثل دول عرب آسيا 42.3 % وآسيا 28.2 % على النحو المبين في الشكل 8، مما يشير إلى وجود فجوة في التمويل الإسلامي في مناطق أخرى مثل إفريقيا وآسيا الوسطى حيث تواجه الشركات في كثير من الأحيان تحديات للحصول على التمويل.

الشكل 8 - نصيب الدول من صناعة الخدمات المالية الإسلامية بحسب المنطقة في 2018

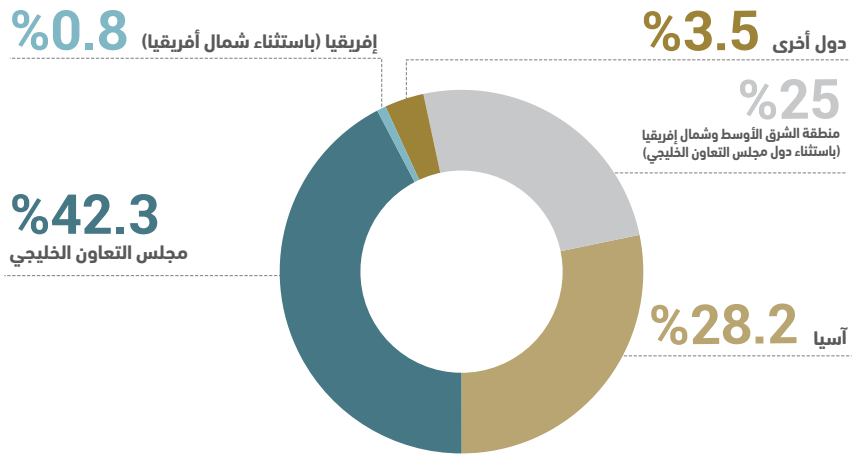

المصدر: أستندت حسابات المؤسسة على بيانات من تقرير استقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية عام 2019.

من أجل خدمة السوق المالية الإسلامية بشكل أفضل، وضع البنك الإسلامي للتنمية ثلاثة أهداف هي: الشمولية والتضامن، والترابط من أجل النمو وتعزيز تنمية القطاع المالي الإسلامي. تتماشى مهمة المؤسسة مع الهدف المحوري الثالث لتطوير القطاع المالي الإسلامي. وتسعى المؤسسة إلى تعزيز القطاع المصرفي الإسلامي وإلى أن تظهر اهمية أ أدوات وآليات التمويل الإسلامي كقنوات ناجحة لتنمية القطاع الخاص ونموه للعديد من الجهات الحكومية وممثلي المؤسسات المالية الكبيرة. وباعتبارها شركة تأمين تكافلي ضد مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية، فقد قامت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات خلال ربع القرن الماضي بتطوير شكلٍ جديد من أشكال تأمين ائتمان الصادرات، وتأمين الاستثمار القائم بشكل كامل على مبادئ التمويل والاستثمار والتأمين الإسلامي. وفي إطار استراتيجيتها العشرية الحالية، وبما يتماشى مع استراتيجية مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تسعى المؤسسة لمواصلة تعزيز مكانتها كأحد صناع السوق في قطاع التأمين التكافلي.

تعزز المؤسسة من فرص الحصول على التمويل الإسلامي من خلال التأمين التكافلي وبوليصة المصارف العامة. وباعتبارها شركة تأمين تكافلي، تعزز المؤسسة بفاعلية فرص الحصول على التمويل الاسلامي للدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، وتماشيا مع هدفها الرئيسي المتمثل في نمو قطاع التمويل الإسلامي العالمي، تبنت المؤسسة إستراتيجية بحيث يكون لها دور رائد في السوق كشركة تأمين تكافلي. من خلال بوليصة المصارف العامة، تقوم المؤسسة بتيسير توفير التمويل الإسلامي للمصدرين الذين يواجهون صعوبات في الحصول على ما يحتاجونه من رأس المال العامل بطريقة تتوافق مع الشريعة الإسلامية. يتواجد حملة بوليصة المصارف العامة الحاليون في الكويت ومالطا والبحرين وفرنسا والمملكة العربية السعودية. بلغ إجمالي الأعمال المؤمن عليها في إطار بوليصة المصارف العامة خلال عام 2019 مبلغ 379 مليون دولار أمريكي. وبشكلٍ عام، تتنامى القيمة الإجمالية للأعمال المؤمن عليها في إطار بوليصة المصارف العامة وبوليصة تأمين الاعتمادات المستندية. كما تعزز الأدوات المالية التي طرحتها المؤسسة، المتمثلة في بوليصة المصارف العامة وبوليصة تأمين الاعتمادات المستندية، من حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على المنتجات والخدمات المالية عن طريق حماية ميزانيات البنوك من المخاطر التجارية والسياسية. تمنح بوليصة المصارف العامة البنوك المزيد من الثقة لتوسيع نطاق خدماتها المقدمة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تشجيعها على التصدير بطريقة غير مباشرة.

الشكل 9 - يوضح قيمة الأعمال المؤمن عليها في إطار بوليصة المصارف العامة وبوليصة تأمين الاعتمادات المستندية في الفترة من عام 2015 إلى 2019

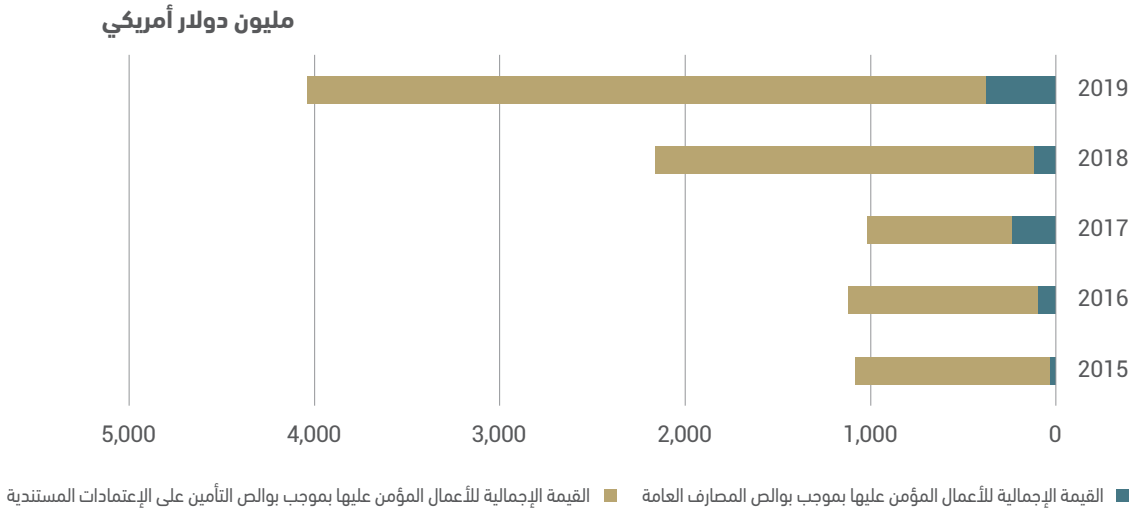

أطلقت المؤسسة في عام 2019 بوليصة جديدة للتأمين على الصكوك السيادية صُمم المنتج الجديد خصيصًا من أجل تحفيز أسواق رأس مال التمويل الإسلامي، في أعقاب مناقشات مكثفة مع المتحكمين في السوق حول استمرار إخفاقات السوق والحاجة إلى حشد أدوات تمويل إضافية لاستثمارات رأس المال الممولة من الصكوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في الدول الأعضاء في المؤسسة.

يمكن أيضًا تعزيز الحصول على التمويل الإسلامي من خلال زيادة الارشاد والشفافية. لذلك، عقدت المؤسسة شراكة مع مجلة أخبار التمويل الإسلامي لتكون بمثابة شريك استراتيجي متعدد الأطراف في العديد من الفعاليات والمؤتمرات التي تعقدها منافذ الأخبار في العالم الإسلامي. كما حضرت المؤسسة المؤتمر الأفريقي الدولي حول التمويل الإسلامي وحصلت على جائزة أفضل صفقة في مجال تمويل المشاريع والبنية الأساسية عن مشروع جسر تشاناكالي التركي 1915 الذي يعد أول صفقة تمويل إسلامي تتم بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في تركيا.

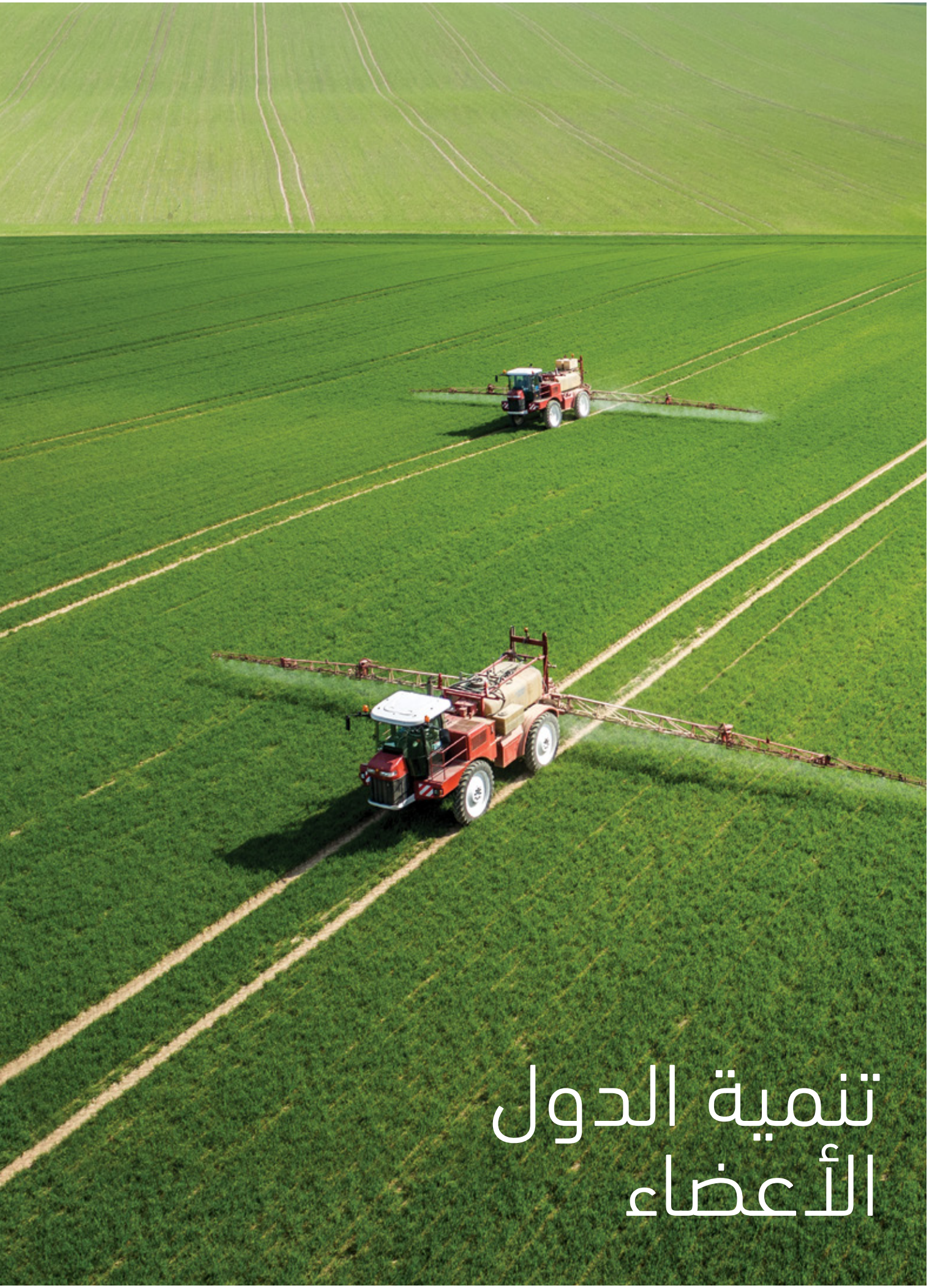

تنمية الدول الأعضاء

النقاط الرئيسية

تسهيل استثمارات بإجمالي قيمة
2.5 مليار دولار أمريكي
للدول الأعضاء

دعم استثمارات بينية بين الدول أعضاء منظمة التعاون الدولي بقيمة
1 مليار دولار أمريكي

جذب استثمارات إلى الدول الأعضاء الأقل نموًا بقيمة
359 دولار أمريكي

دعم الصادرات إلى الدول الأعضاء الأقل نموًا بقيمة
23 مليون دولار أمريكي

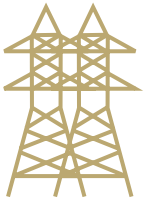

تأمين أعمال في مجال الطاقة بقيمة
5.6 مليار دولار أمريكي

المنظور العالمي

تمر الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بمراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية، حيث تم تصنيف 31 دولة على أنها دول متوسطة الدخل، و19 دولة كدول منخفضة الدخل و21 دولة على انها من الدول الأقل نموًا. ونظرًا لهذا الاختلاف في التنمية الاقتصادية، تتبع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي استراتيجيات التنمية الاقتصادية المختلفة التي تتناسب مع أهدافها. تواجه اقتصادات دول منظمة التعاون الإسلامي النامية العديد من التحديات الإنمائية، وتتمثل التحديات الرئيسية في التحديات المتعلقة بالبنية التحتية، وانخفاض أداء الناتج المحلي الإجمالي وتصنيفات الاستثمار العالية المخاطر- على سبيل المثال لا الحصر. تؤثر هذه التحديات سلبًا على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تكون تلك الدول في أمس الحاجة إليه لتطوير البنية التحتية ورأس المال البشري وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي.

من ناحية أخرى، فإن الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المرتفع والإقتصادات القائمة على السلع تعتمد إلى حد كبير على استراتيجيات التنويع الاقتصادي للحد من تقلبات الدخل التي تعتمد على مورد تصدير واحد. وبغض النظر عن الاستراتيجيات الاقتصادية التي يجري اتباعها، وضعت جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في مقدمة أولوياتها لتحقيق أهدافها الاقتصادية الاستراتيجية.

على الرغم من الاعتراف بضرورة اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي من أجل التنمية الاقتصادية، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كانت قد اتخذت إتجاهاً تنازلياً في السنوات الأخيرة على الرغم من وجود اقتصادات كبيرة وعدد كبير من الشباب والفاعلية السكانية والموارد الطبيعية الوفيرة. سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2018 مبلغ 107.4 مليار دولار أمريكي مقارنة بـ 143 مليار دولار أمريكي في عام 2011. وأظهر تحليل على مستوى الدول أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كانت مركزة في عدد قليل من الدول. استحوذت أكبر 10 دول متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر على 73.5% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وأكبر 3 دول هي إندونيسيا وتركيا والإمارات العربية المتحدة. ومن المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية إلى الدول النامية في السنوات القادمة نتيجة لضعف الاقتصاد العالمي والهبوط المستمر في حجم الطلب الكلي، وتباطؤ النمو في بعض الدول المصدرة للسلع، وتدابير السياسة الفعالة للحد من صفقات التهرب الضريبي. من المتوقع أن تؤدي كل هذه العوامل إلى جعل أسواق الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر تنافسية، خاصة بالنسبة للعالم النامي، ومن المتوقع ان تتأثر العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتلك العوامل.

سواءً كانت المؤسسة تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي أو التنويع الاقتصادي، فإن الهدف النهائي لها هو دعم الأولويات الإنمائية للدول الأعضاء فيها، بما يتمشى مع الأولويات الاستراتيجية لكل بلد والمهمة المؤسسية للمؤسسة. يسمح هذا النهج للدول الأعضاء بتحديد احتياجاتها الأكثر أهمية وتولي زمام الأمور لتلبية تلك الاحتياجات. وبجانب اتساق مهمة المؤسسة مع خطط تنمية الدول الأعضاء المعنية، تسعى المؤسسةكشركة

تأمين استثمار إلى تعزيز الجاذبية الشاملة للدول الأعضاء كمتلقية لمصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى. تسعى المؤسسة إلى أن تكون الاستثمارات الناجحة التي تنفذها بمثابة مثال يحتذى به من قبل الاطراف الخارجية، كالبنوك التجارية وشركات التأمين الخاصة والمستثمرين، لكسب الثقة للدخول إلى قطاعات وأسواق كانت تعتبر في السابق شديدة الخطورة. بالإضافة إلى ذلك، تسعى المؤسسة أيضًا إلى تحقيق أهداف تنموية؛ تحديدًا خلق فرص العمل وتطوير البنية التحتية ونقل التكنولوجيا الحديثة.

زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وثقة المستثمرين

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً مهماً لتحفيز النمو الاقتصادي أو الحفاظ على إستدامة معدلات النمو الاقتصادي من خلال توفير ضخ استثمارات رأس المال في الاقتصاد والذي قد لا يتوفر من خلال المصادر المحلية. كما يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر أيضًا مصدرًا لخلق فرص العمل ونقل المعرفة عندما تُنشِئ الشركات الأجنبية فروعًا لها في البلد المضيف. و تحفز المؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال إصداروثائق التأمين على الاستثمار الأجنبي من أجل التنمية الشاملة في الدول الأعضاء. ونظرًا إلى أن الشركات الأجنبية تستثمر في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فغالبًا ما تواجهها بيئة جديدة غير مألوفة تضم العديد من المخاطر وتسودها حالة من عدم اليقين، بما في ذلك المخاطر السياسية والاجتماعية وكذلك مخاطر الاقتصاد الكلي والجزئي. إلا أن المؤسسة تقوم بالتأمين ضد العديد من هذه المخاطر، مما يُتيح للشركات إمكانية التوسع في الدول مرتفعة المخاطر التي تتمتع في الوقت ذاته بفرص جاذبه للاستثمار. وجديرٌ بالذكر أن مشاركة المؤسسة في جذب رأس المال لا تمثل مساعدة فحسب، بل إنها تحسّن من صورة مناخ الاستثمار وتزيد من ثقة المستثمرين في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. و في عام 2019 بلغ إجمالي الاستثمارات التي أمَّنت عليها المؤسسة 2.5 مليار دولار أمريكي في 12 دولة بما في ذلك الدول الأقل نموًا على النحو المبين في الشكل 10. وتشمل الاستثمارات التي تقوم المؤسسة بالتأمين عليها الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التعاون الإسلامي وغيرها. وتماشيًا مع برنامج الشراكة الشامل للمجموعة، فقد أكملت المؤسسة شراكتها مع وكالة أبكس، وهي الوكالة الرئيسية في السنغال والمعنية بجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذا البلد العضو، من خلال توقيع مذكرة تفاهم لتوحيد الجهود للترويج للسنغال باعتبارها وجهة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل 10 - الدول الأعضاء التي أمَّنت المؤسسة فيها على الاستثمار الأجنبي المباشر، 2019

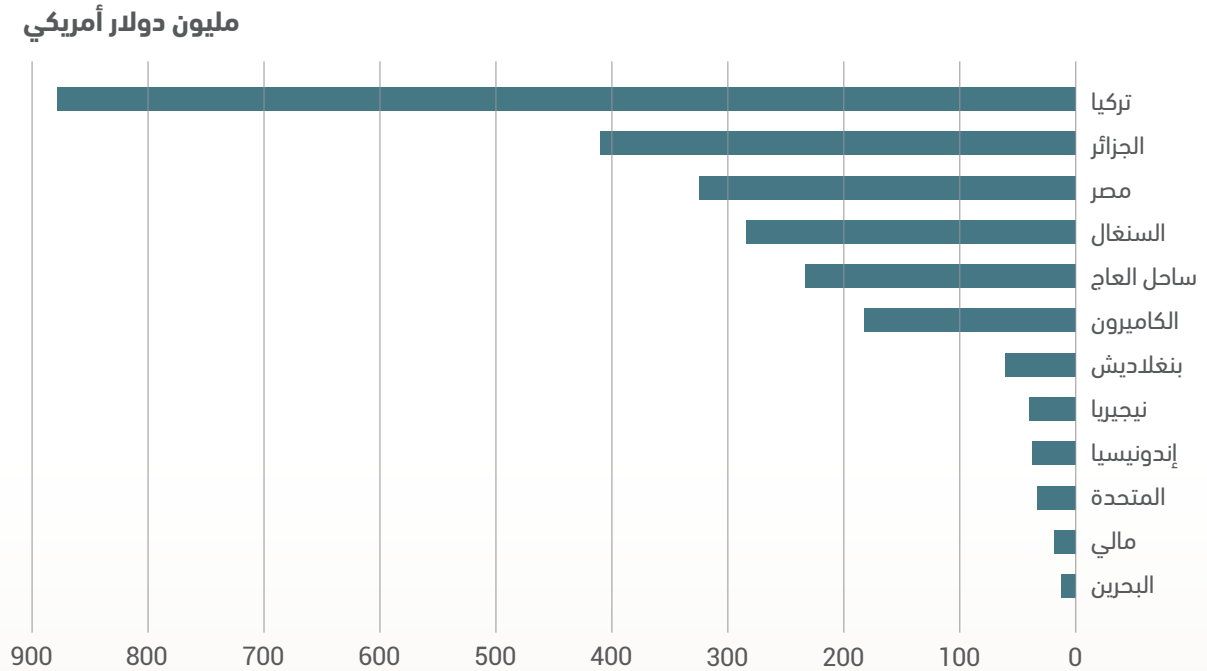

دعم القطاعات الاستراتيجية وتطوير البنية التحتية في الدول الأعضاء

تدعم المؤسسة تطوير البنية التحتية بمساندة القطاعات الاستراتيجية في الدول الأعضاء، وهذه المشاريع تغطي مجموعة متنوعة من القطاعات الفرعية بما في ذلك الصحة، والبنية التحتية الاجتماعية والخاصة بالنقل، والطاقة. هذا و بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية، فان هذه المشروعات توفر أيضًا فرص عمل و تدعم الاقتصاد المحلي من خلال تحفيز المشتريات المحلية للخدمات والمعدات وتُعزِّيز التكنولوجيا ونقل المعرفة. ويستهدف التأمين المقدم من المؤسسة بشكل استراتيجي قطاعات الزراعة والطاقة والبنية التحتية

كان أكبر مشروع دعمته المؤسسة في مجال الطاقة في إندونيسيا؛ حيث شكلت التضاريس الجغرافية وارتفاع الطلب على الطاقة من جانب سكان البلاد، البالغ عددهم 260 مليون نسمة، ضغطا كبيرًا على الشبكة الوطنية. وسيعمل مشروع الطاقة على توليد الكهرباء من خلال بواخر وصنادل الطاقة في كوبانغ وأمبون وأمورانج وميدان تولد ما مجموعه 970 ميجاوات.

والصحة والصناعة والخدمات لتسهيل النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ويوضح الشكل 11 الأعمال المؤمن عليها من جانب المؤسسة حسب القطاع الاستراتيجي حيث تصدرت قطاعات الطاقة والتصنيع و الخدمات القائمة من حيث الإستفادة من دعم المؤسسة. ويمثل قطاع الطاقة أولوية قصوى بالنسبة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك نظرًا للطلب المتزايد على الطاقة و الذي يصاحب التغيرات الديموغرافية والنمو الاقتصادي. ولقد قدمت المؤسسة الدعم لمشاريع الطاقة في بنغلاديش وباكستان وإندونيسيا وكوت ديفوار في عام 2019. وكان أكبر مشروع دعمته المؤسسة في مجال الطاقة في إندونيسيا؛ حيث شكلت التضاريس الجغرافية وارتفاع الطلب على الطاقة من جانب سكان البلاد، البالغ عددهم 260 مليون نسمة، ضغطًا كبيرًا على الشبكة الوطنية. وسيعمل مشروع الطاقة على توليد الكهرباء من خلال بواخر و سفن الطاقة في كوبانغ وأمبون وأمورانج وميدان ، و التي ستقوم بتوليد ما مجموعه 970 ميجاوات. وتلتزم المؤسسة، في السنوات الأخيرة، بتمويل مشاريع الطاقة المتجددة، على سبيل المثال: مشروع طاقة شمسية على نطاق صغير في مصر ومزرعة رياح في تركيا.

الشكل 11 - الأعمال المؤمن عليها من جانب المؤسسة حسب القطاع الاستراتيجي بالدولار الأمريكي، 2019

دعم البنية التحتية المقاومة للتغيرات المناخية

يعد التأمين على المشاريع التي تساعد الدول الأعضاء على التخفيف من أثر تغير المناخ أو التكيف معه من الأولويات المحورية متزايدة الأهمية بالنسبة للمؤسسة. وتؤدي فجوة التمويل و الإستثمار الكبيرة في تلك المشاريع إلى تزايد أهمية قدرة المؤسسة على الحد من المخاطر وجذب استثمارات إضافية. وبدون توجيه رأس المال نحو المشاريع المقاومة للتغيرات المناخية، ستصبح مخاطر تغير المناخ المتوقعة واقعًا مريرًا، ليس فقط بالنسبة للبلدان الأعضاء في المؤسسة بل للعالم بأسره. ونتيجة لذلك، تقدم المؤسسة بشكل متزايد الدعم للمشروعات التي تزيد من قوة الدول الأعضاء فيها على مواجهة مخاطر الاحتباس الحراري.

وبالرغم من أن المؤسسة ما زالت تقدم خدمات التأمين على معاملات الوقود الأحفوري بسبب مركزية الوقود الأحفوري في اقتصادات الدول الأعضاء فيها، إلا أن المؤسسة قدمت في العقد الماضي الدعم للاستثمارات الاستراتيجية في الدول الأعضاء في مجال الطاقة المتجددة. ومن بين المشروعات التي تدعمها المؤسسة مشاريع الطاقة المتجددة رفيعة المستوى، بما في ذلك أكبر مجمعات الطاقة الشمسية في العالم في مصر، ومشاريع طاقة الرياح في تركيا، وأعمال حماية السواحل في بنين لحماية البلاد من آثار ارتفاع مستوى سطح البحر.

ونظراً إلى أن العديد من الدول الأعضاء في المؤسسة هى بلدان محدودة الدخل، فإن هذه الدول تكافح من أجل جذب رؤوس الأموال للتخفيف من مخاطر تغير المناخ أو للتكيف معه على الرغم من أنها من أكثر الدول تعرضًا لتبعاته. ولذلك، تدرك المؤسسة دورها الحيوي في المساعدة على دفع عجلة الاستثمار نحو بنية تحتية مقاومة للتغيرات المناخية في هذه الدول الأعضاء، وتعمل باستمرار على تحسين قدرتها باعتبارها أحد مزودي التمويل المتعلق بالمناخ. وبالإضافة إلى تغطيتها لمشاريع المناخ، بدأت المؤسسة في إقامة شراكات تتيح لها الاستفادة من منتجاتها بمزيد من الفعالية وجمع رؤوس أموال القطاع الخاص في المشاريع المتعلقة بالمناخ. كما بدأت المؤسسة أيضاً في تطوير منتجات مصممة خصيصاً لتحفيز الاستثمار في مشروعات مقاومة للمناخ.

وعلى وجه التحديد، طرحت المؤسسة وثيقة تأمين الصكوك الخضراء التي تهدف إلى مساعدة جهات إصدار الصكوك على جذب رؤوس الأموال بشكل أفضل للمشاريع "الخضراء". وهذا المنتج سيكون مهماً للغاية بالنسبة لجهات الإصدار في الدول الأعضاء النامية في المؤسسة و التي قد تواجه صعوبات بسبب تصنيفها الائتماني الضعيف. وفي سبيل تعزيز شراكاتها في مجال تمويل المشروعات المتعلقة بالمناخ، وقعت المؤسسة على مذكرة تفاهم مع الوكالة المغربية للطاقة المستدامة (مازن) تهدف إلى تسهيل الاستثمار في الطاقة المستدامة في المغرب. وأخيرًا، رفعت المؤسسة من قدرتها على تمويل المشروعات المتعلقة بالمناخ من خلال حضور ممثليها لفعاليات تهدف إلى تعزيز قطاع الطاقة المتجددة. وتحقيقًا لهذه الغاية، حضر ممثلو المؤسسة قمة شمال أفريقيا للطاقة المتجددة لعام 2019 ويوم الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) الخامس للسياسات. وستواصل المؤسسة عملها من أجل أن تصبح أحد رواد مجال تمويل المشاريع المتعلقة بالمناخ ومساعدتها للبلدان الأعضاء فيها على تجنب المخاطر التي يشكلها تغير المناخ أو تخفيف حدتها.

من منطلق دعم استثمارات البنية التحتية الاستراتيجية في الدول الأعضاء فيها، قامت المؤسسة بضم جهودها إلى جانب البنك الأفريقي للتنمية والوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة و شركة غرانت كو، و دشنت مؤسسات التنمية الأربع معًا منصة الضمان المشترك في عام 2019. وتُتيح هذه المنصة لمؤسسات التأمين الثلاثة، الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة وغرانت كو والمؤسسة، توحيد جهودها لكبح المخاطر وجذب الاستثمارات لتطوير البنية التحتية في القارة حيث تشتد الحاجة إليها للغاية.

تعزيز فرص حصول الدول الأعضاء ذات الدخل المحدود والأقل نموًا على تمويل تجاري

من بين الدول الأعضاء في المؤسسة، تم تصنيف 16 دولة منها على أنها ضمن الدول الأقل نموًا. وتعد خدمات التخفيف من حدة المخاطر التي تقدمها المؤسسة ذات أهمية كبيرة خاصة للبلدان الأقل نموًا حيث يُفترض أن نسبة مشاكل السوق المتعلقة بتوفير التمويل التجاري الكافي هي الأعلى على الإطلاق. تقدم المؤسسة التمويل التجاري للبلدان الأقل نموًا التي تكون في أمس الحاجة إليه من خلال التأمين على مختلف الاستثمارات والمعاملات التجارية ودعم البنوك المصدرة. وتدعم المؤسسة، منذ تأسيسها، 91 بنكًا من البنوك المصدرة في الدول الأقل نموًا من خلال مساعدتها على دخول الأسواق المالية الدولية إتمام معاملاتها في مجال تمويل التجارة. ويضمن التأمين على المعاملات العابرة للحدود في الدول الأقل نموًا قدرة الشركات على تنفيذ معاملات الاستيراد أو التصدير بسلاسة في الأماكن التي قد يرى المشترون أو البائعون الأجانب أنها عالية المخاطر.

إن دعم المؤسسة للصادرات القادمة من الدول الأقل نموًا في جميع القطاعات يتزايد بشكل مستمر. ويسلط هذا النمو الضوء على إمكانيات التصدير ومدى مشاركة هذه الدول، فضلًا عن التزام المؤسسة بتعزيز فرص الحصول على التمويل التجاري للشركات في الدول الأقل نموًا. و الشكل 12 يبين القيمة الإجمالية للصادرات المؤمن عليها من جانب المؤسسة في الدول الأقل نموًا منذ عام 2015. ولقد بلغت القيمة الإجمالية للأعمال المؤمن عليها أعلى معدلاتها في عام 2019 بواقع 23.5 مليون دولار أمريكي. كما يُروّج دعم المؤسسة الصادرات من الدول الأقل نموًا، وبالتالي خلق فرص عمل وتحفيز النمو الاقتصادي.

الشكل 12 - الصادرات المؤمن عليها من الدول الأعضاء الأقل نموًا خلال الفترة، 2015 - 2019

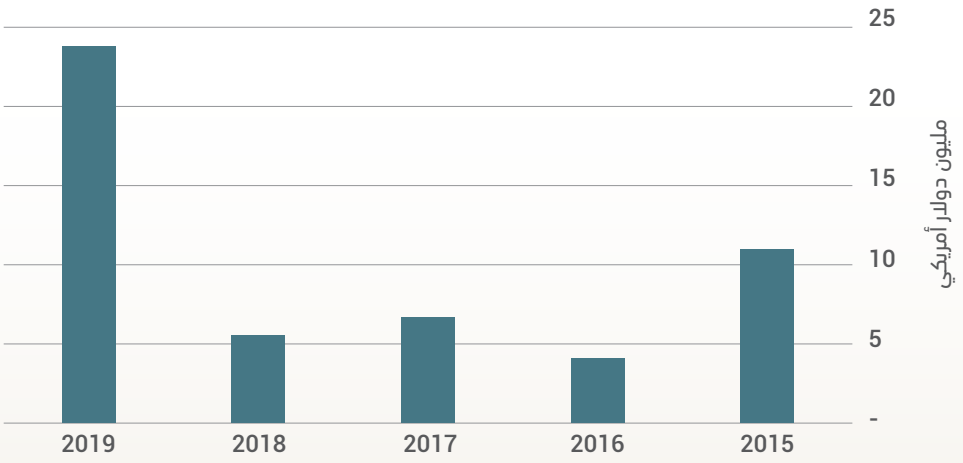

انقطاع التيار الكهربائي يؤدي إلى ضعف شديد في أداء الاقتصاد البنغالي مقارنة بإمكانياته من حيث الإنتاج الزراعي. ونتيجة لذلك تحتاج بنغلاديش إلى امتلاك قدرة أكبر على توليد الطاقة وسوف يكون لهذا المشروع دور محوري في تحقيق ذلك للبلاد.

معلم تنموي بارز

"تمكين بنغلاديش"

المنتج	العميل	الحجم	المدة	المشروع
وثيقة تأمين الاعتمادات المستندية	بنك الهند الوطني	38 مليون دولار أمريكي	3 سنوات	تطوير البنية التحتية للطاقة

دور المؤسسة

تقديم تغطية تأمينية ضد مخاطر عدم السداد لخطاب اعتماد من بنك بنغلاديشي لاستيراد معدات توليد طاقة.

الأثر التنموي

الهدف رقم 2 من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة يزيد هذا المشروع بشكل مباشر الإنتاج الزراعي في بنغلاديش من خلال الري الذي يحسن الأمن الغذائي في البلاد.

الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والتوظيف والعمل اللائق. شجعت المؤسسة، من خلال دعم هذا المشروع، النمو الاقتصادي المستدام من خلال دعم قطاع الاستيراد في بنغلاديش.

الهدف رقم 9 من أهداف التنمية المستدامة: بناء بنية أساسية قوية، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار. ساعد المنتج المالي المقدم من المؤسسة في بناء بنية تحتية قوية للطاقة تعزز التصنيع المستدام في بنغلاديش.

الملف التعريفي للبلد العضو

تواجه بنغلاديش، مثلها مثل العديد من الدول الأعضاء ذات الدخل المحدود و الأقل نموّا في المؤسسة، صعوبات كبيرة في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة. ففي ظل تزايد عدد السكان والأنشطة الاقتصادية، يرتفع الطلب على الطاقة في بنغلاديش، حيث ينمو بمعدل سريع يبلغ 10% سنويًا، ولكن الطلب يفوق العرض بسرعة كبيرة. ويعاني غالبية السكان من انقطاع التيار الكهربائي باستمرار مع عدم وصول الكهرباء إلى بعض أجزاء البلاد. وقطاع الزراعة هو الأكثر تضررًا من تأثير هذا النقص في الطاقة خلال موسم الصيف عند إجراء عمليات الري. ويؤدي انقطاع التيار الكهربائي إلى ضعف شديد في أداء الاقتصاد البنغالي مقارنة بإمكانياته من حيث الإنتاج الزراعي. ونتيجة لذلك تحتاج بنغلاديش إلى امتلاك قدرة أكبر على توليد الطاقة وسوف يكون لهذا المشروع دور محوري في تحقيق ذلك للبلاد. وللمساعدة على استيراد معدات توليد الطاقة، قدمت المؤسسة تغطية تأمينية ضد مخاطر عدم السداد لخطاب اعتماد صادر من بنك بنغلاديشي. وأتاح هذا التأمين تنفيذ عملية بينية داخل منظمة التعاون الإسلامي بسلاسة بين البنك البنغلاديشي وبنك الهند الوطني مما يُتيح استيراد معدات توليد الطاقة التي تعتبر بنجلاديش في أشد الحاجة إليها.

التنمية البشرية

أبرز الملامح

أعمال مؤمن عليها بقيمة
127 مليون دولار أمريكي
في القطاعات كثيفة العمالة في عام 2019

دعم للبنية التحتية بقيمة
4 مليارات دولار أمريكي
مقدم للبلدان الأعضاء منذ تأسيس المؤسسة

دعم لقطاع الصحة بقيمة
360 مليون دولار أمريكي
في عام 2019

دعم لقطاع الزراعة بقيمة
63.4 مليون دولار أمريكي
في عام 2019

المنظور العالمي

تعد التنمية البشرية من النتائج المهمة لخدمات المؤسسة وهي كذلك عملية مستمرة ضمن سعيها الشامل نحو التنمية العالمية والشاملة التي تساهم المؤسسة في تحقيقيها. وتمثل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 24% من سكان العالم، ومن المتوقع أن ينمو هذا العدد في جميع الفئات العمرية الديموغرافية كما هو موضح في الشكل 13. ومع هذه الزيادة في النمو السكاني، يزيد الطلب على الخدمات والبنية التحتية الأساسية. ولذلك قررت المؤسسة أن تضع التنمية البشرية على رأس أولوياتها باعتبارها موضوعًا تنمويًا مستقلًا، وذلك للتشديد على أهمية النظر في تأثير مشاريع التنمية على المستفيدين النهائيين وقياسه من حيث الوظائف التي يتم إيجادها أو الاحتفاظ بها، وإتاحة الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية الجديدة والمحسنة، وكذلك إتاحة الوصول إلى البنية التحتية.

أصبح قياس التنمية البشرية أمرًا متزايد الأهمية بالنسبة للمؤسسة بالنظر إلى التركيبة السكانية الشابة والمتنامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي ظل تزايد عدد الشباب الذين هم في سن العمل، تواجه الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي باستمرار انخفاضًا في نمو الدخل وتزايدًا في معدلات الفقر والبطالة. وواصل نمو الدخل، إذ قياسه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، انخفاضه في دول منظمة التعاون الإسلامي، ولكن من المتوقع أن ينمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.2% بين عامي 2019 و2020 مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 2.2%. ومستويات الفقر، التي تقاس على أساس عدد الأفراد الذين يعيشون على 1.90 دولار أمريكي في اليوم، ثابتة أيضًا هي الأخرى في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، حيث إن 13 بلدًا في منظمة التعاون الإسلامي تبلغ معدلات الفقر فيها أعلى من 30%. وربما تمثل البطالة، لا سيما بطالة الشباب، التحدي الأكبر لمعظم بلدان منظمة التعاون الإسلامي. وفي عام 2019، قُدِّرت معدلات البطالة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي بنحو 6% مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 5%، في حين أن البطالة بين الشباب قدرت بنحو 14%. كما أن خلق فرص العمل يعد أمرًا مهمًا للغاية بالنظر للسكان البالغين سن العمل في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، والذين يقدرون بحوالي 34.1% من السكان بحلول عام 2050. وبالتالي، يجب أن يكون النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي شاملًا لتوفير فرص عمل مستدامة وتعزيز المساواة والتنمية البشرية.

وبالنظر إلى هذه التغيرات الديموغرافية، تدعم المؤسسة المشروعات التي تخلق الوظائف وتحافظ عليها وتحسن وصول المواطنين إلى البنية التحتية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

الشكل 13 - سكان الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حسب الفئة العمرية، 2015 و2050

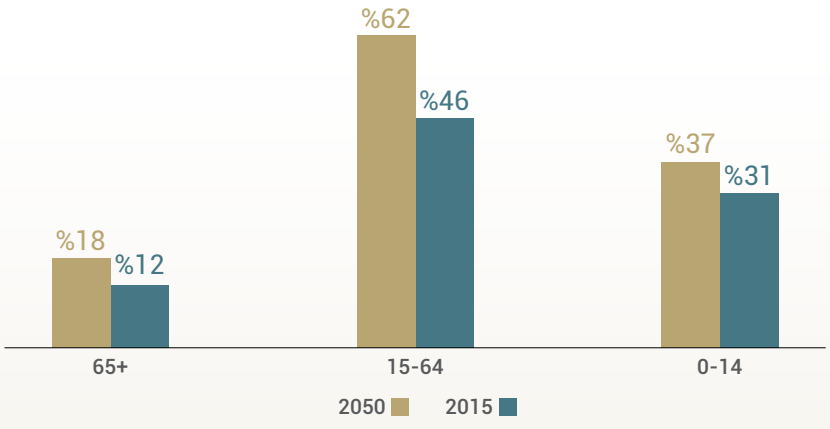

المصدر: قامت المؤسسة باحتسابها استنادًا إلى التوقعات السكانية العالمية للأمم المتحدة

توفير فرص العمل

على عكس معظم الدول المتقدمة التي تعاني من شيخوخة سريعة، تشهد الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي نموًا في الفئة البالغة سن العمل (15 - 64 عامًا) والتي من المتوقع أن تشكل أكثر من نصف سكان منظمة التعاون الإسلامي بحلول عام 2050. ويتطلب العدد المتزايد من السكان في سن العمل وظائف جديدة لمواكبة الطلب على التوظيف ووفق الوتيرة الحالية، يتجاوز الطلب على العمالة خلق فرص العمل بكثير، وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة خاصة بطالة الشباب داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومع ذلك، عندما تكون فئة الأشخاص ممن هم في سن العمل كبيرة، فإن ذلك يوفر للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فرصة للاستفادة من مثل هذه المكاسب الديموغرافية. وتتحقق هذه المكاسب الديموغرافية عندما يكون معدل إعالة الأطفال وكبار السن منخفضًا في تعداد السكان في بلد ما بينما يكون عدد السكان في سن العمل مرتفعًا. فإذا كانت هناك وظائف كافية لدعم السكان في سن العمل، ستشهد الدول التي تكون فيها فئة الأشخاص في سن العمل زيادة كبيرة في معدل دخل الفرد، مما سيؤدي أيضًا إلى زيادة معدلات الاستهلاك والادخار، وذلك سيُحقق بدوره نموًا كبيرًا في الاقتصاد. وتقدم الفوائد المميزة، الناتجة عن المكاسب الديموغرافية، التي ستعود على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بفرص هائلة، ولكن لا يكون ذلك إلا إذا كانت الدول الأعضاء تعمل بشكل استباقي لمواكبة الطلب المتزايد والمتغير الذي يصحب التغير في التركيبة السكانية.

تُدرك المؤسسة الفرص التي يوفرها تزايد عدد السكان في سن العمل داخل منظمة التعاون الإسلامي، فضلًا عن المخاوف المتعلقة بخلق فرص العمل التي تواجهها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتساهم المؤسسة، من خلال دعم الاستثمار الأجنبي المباشر والمصدرين وتسهيل التجارة، في خلق فرص عمل جديدة أو الحفاظ على الوظائف القائمة. وفي ظل زيادة صادرات الشركات في منظمة التعاون الإسلامي ، تزيد العمليات المؤدية إلى الطلب على العمالة و خلق فرص عمل في الاقتصاد. وتركز المؤسسة على دعم القطاعات كثيفة العمالة التي يمكن خلق فرص عمل كبيرة من خلالها. ولقد قدمت المؤسسة، منذ تأسيسها، تغطية تأمينية تصل إلى 2.6 مليار دولار أمريكي في القطاعات كثيفة العمالة التي تولد فرص عمل كثيرة في الاقتصادات. وتشمل هذه القطاعات كثيفة العمالة قطاعات الزراعة والتصنيع والخدمات.

الوصول إلى البنية التحتية

من المتوقع أن يزيد تعداد السكان في جميع الفئات العمرية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على النحو الموضح في الشكل 13. وهذا يعني أنه ستكون هناك زيادة في الطلب على السلع والخدمات الأساسية بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التعليم والصحة والمياه والغذاء. وبالتالي، يتعين على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تطوير البنية التحتية لمواكبة النمو السكاني المتزايد. ويُعد تحسين الوصول إلى البنية التحتية على رأس أولويات الدول الأعضاء في المؤسسة، كما أن وضع المؤسسة ككيان تنموي متعدد الأطراف ، بالإضافة الى أن أسبقية المؤسسة في السداد على بقية الدائنين يجعل من المؤسسة شريكًا مفضلاً للمستثمرين و الأطراف المرتبطة بتلك المشروعات. ولذلك، تشارك المؤسسة في العديد من مشاريع البنية التحتية الرئيسية في الدول الأعضاء بداية من مراحل التخطيط وحتى إكتمال المشاريع. كما توفر المؤسسة التأمين الذي تشتد الحاجة إليه لتمويل هذه المشروعات التنموية الكبيرة، خاصة في الدول ذات الاستثمار عالي المخاطر حيث يصبح جذب مصادر تمويل كبيرة أمرًا محفوفًا بالمخاطر في حالة عدم توفر إجراءات كافية لتخفيف المخاطر.

الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية

تلتزم المؤسسة أيضًا بتعزيز الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة خدمات الصحة والمياه؛ حيث يعزز دعم الوصول إلى رعاية صحية عالية الجودة من فرص الحصول على حياة أفضل من حيث الصحة لجميع مواطني الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والنمو الاقتصادي بوجه عام. كما يعد تحسين الوصول إلى خدمات المياه أمرًا ضروريًا لمعظم بلدان منظمة التعاون الإسلامي التي تكون موارد المياه شحيحة لديها وأكثر عرضة لتغير المناخ.

معلم تنموي بارز

"الحصول على مياه نظيفة"

المنتج	العميل	الحجم	المدة	المشروع
تأمين مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية	سوسيتيه جنرال باريس	107 ملايين يورو	شريحة تجارية بقيمة 38.5 مليون يورو؛ 7 سنوات شريحة إستثمار أجنبي مباشر بقيمة 68.5 مليون يورو؛ 10 سنوات	بناء منشأة لإمداد مدينة أبيدجان بالمياه

دور المؤسسة

قدمت المؤسسة لبنك سوسيتيه جنرال باريس تغطية مخاطر عدم سداد الالتزامات المالية لحكومة كوت ديفوار لتسهيل منح قرض من بنك سوسيتيه جنرال كوت ديفوار لوزارة المالية و الموازنة لدولة كوت ديفوار.

الأثر التنموي

الهدف رقم 1 من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. يساعد هذا المشروع في القضاء على الفقر الناشئ عن معدلات الهجرة المرتفعة من الريف إلى الحضر في أبيدجان.

الهدف رقم 3 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان تمتع الجميع بحياة صحية ورفاهية في جميع الأعمار. ستعمل إمدادات المياه النظيفة المقدمة من خلال هذا المشروع على تعزيز الحياة الصحية لسكان أبيدجان.

الهدف رقم 6 من أهداف التنمية المستدامة: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة يعزز هذا المشروع مباشرة من الإدارة المستدامة للمياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.

الهدف رقم 8 من أهداف التنمية المستدامة: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والتوظيف والعمل اللائق. نتج عن هذا المشروع بالفعل 450 وظيفة محلية تساهم بشكل مباشر في خلق فرص عمل لائقة.

الهدف رقم 9 من أهداف التنمية المستدامة: بناء بنية أساسية قوية، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام وتعزيز الابتكار. يعزز هذا المشروع من توفير بنية تحتية قوية لإدارة المياه ستعود بفائدة على مدينة أبيدجان.

الملف التعريفي للبلد العضو

تواجه مدينة أبيدجان نقصًا شديدًا في المياه على إثر الأزمة السياسية التي شهدها عام 2011. ومنذ بداية الأزمة في عام 2002، زادت الهجرة من الريف إلى الحضر زيادة كبيرة، مما أدى إلى زيادة الطلب على إمدادات المياه الحالية. ويعتمد غالبية السكان حاليًا على المياه الجوفية التي غالبًا ما تكون غير موثوقة وغير آمنة للاستهلاك مما يؤدي إلى تكرار تفشي الأمراض التي تنتقل عبر المياه.

ولمساعدة الجهود التي تبذلها مدينة أبيدجان من أجل توفير مياه بجودة أفضل، تقدم المؤسسة تغطية ضد مخاطر التخلف عن سداد الالتزامات المالية إلى بنك سوسيتيه جنرال باريس لتسهيل القرض الممنوح لوزارة المالية و الموازنة في كوت ديفوار من أجل دورها في تمويل مرفق إمدادات المياه بي أف أوه/فيوليا.

يحمل هذا المشروع تأثيرًا كبيرًا على التنمية البشرية لسكان مدينة أبيدجان. و سيتم توصيل محطة مياه بي أف أوه/فيوليا المياه إلى أحياء أنجري وأبوبو وأنياما، وهي ضواحي أبيدجان المكتظة بالسكان التي تعد موطنًا لحوالي 2 مليون شخص إجمالًا. ويمثّل تطوير البنية التحتية الأساسية مثل مرافق المياه والصرف الصحي والتوزيع أمرًا حاسمًا لتحقيق التنمية المستدامة وتمكين المجتمعات في كوت ديفوار.

كما سيوفر هذا المشروع فرص عمل كثيرة. فعلى وجه التحديد، تم توفير 450 فرصة عمل ويتلقى جميع الموظفين تدريبًا من جانب فيوليا، مما أدى إلى اكتساب المعرفة التقنية وتطوير رأس المال البشري من السكان المحليين. وعلاوة على ذلك، سيسمح هذا المشروع بإدارة أكثر استدامة لطبقة المياه الجوفية المحيطة بمدينة أبيدجان، وهو ما يحول دون استنفاد موارد المياه الجوفية وتلوثها.

المضي قدمًا

أظهرت المؤسسة في الإصدارات الثلاثة الأخيرة من التقرير السنوي لفعالية التنمية، بما في ذلك هذا الإصدار، التزامها بفعالية التنمية وأنها ستستمر على هذا المنوال. وفي هذا الصدد، تكرس المؤسسة جهودها لإيجاد طرق جديدة لقياس الأثر التنموي بفعالية. وتزامنًا مع استمرار العوامل الديموغرافية والمشهد الاقتصادي في التغير داخل منظمة التعاون الإسلامي، ستتزايد أهمية التقارير عن الأثر التنموي القائمة على أدلة. وستسعى المؤسسة جاهدة باستمرار إلى تقديم أدلة على تأثيرها من أجل إظهار ما تحقق من أهداف التنمية من خلال أدوات المراقبة والتقييم التي تشمل نظرية التغيير، وإطار العمل المؤسسي المنطقي الذي يضم خطة مراقبة، وأسئلة التقييم الرئيسية، ودمج جمع بيانات الأثر التنموي من خلال نظام الإدارة المتكاملة الخاص بالمؤسسة. وللمضي قدمًا، ستواصل المؤسسة عملها على تحديد طرق ذكية للحصول على البيانات والمعلومات ذات الصلة المقبولة لدى الأطراف المعنية والتي تُتيح للمؤسسة بالتحديد مراقبة أثرها التنموي وتقييمه وإصدار تقارير عنه.

مقر المؤسسة
ص.ب. 15722، جدة 21454
المملكة العربية السعودية
الهاتـف: 5666 644 12 (966 +)
الفاكس: 9755 637 12 (966 +)
البريد الإلكتروني: iciec-communication@isdb.org
iciec.isdb.org

ISSN 1658-435X